

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٣

الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهاى الحرب العالمية الثانية

جلسة رسمية خاصة لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعقد الجمعية العامة الآن جلسة رسمية

خاصة لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية، وفقاً للفقرة

٢ من القرار ٥/٧٥، الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

وتمشيا مع مقرر الجمعية العامة ٥٠١/٧٥ المؤرخ ١٨ أيلول/

سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن شكل الاجتماعات التذكارية، تشجّع الدول

الأعضاء على الإدلاء ببيانات المجموعات الإقليمية.

أدلي الآن ببيان.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية. في حرب دامت ست سنوات، قتل قرابة ٧٥ مليون شخص، معظمهم من المدنيين. واليوم، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥/٧٥، نكرم ونتذكر جميع ضحايا الحرب، والذين ضحوا بأرواحهم وجميع الأرواح البريئة التي أزهقت.

كانت الحرب العالمية الثانية واحداً من أكبر الأحداث كارثية في تاريخ البشرية. فقد تأثرت بها جميع الدول تقريباً. والمحرقه صدمت العالم. وكانت العواقب مدمرة. وفي جميع أنحاء العالم، فقد الآباء أطفالهم ونشأ جيل دون والديهم؛ وتفشى الفقر على نطاق واسع، وصار الملايين من الناس معدمين وجياعاً. وانهارت الاقتصادات. وشهد العالم الدمار الذي خلفته القنبلة الذرية. وكانت الوحشية أمراً غير مفهوم.

وقد هيأ ذلك الحزن الذي لا يوصف الظروف اللازمة لإنشاء منبر قوي متعدد الأطراف، هو الأمم المتحدة، "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وأثبتت أشد النزاعات فتكاً في التاريخ الحاجة الواضحة إلى إنشاء منتدى يمكن أن يكون مركزاً لتنسيق أعمال الأمم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ولذلك، إذ نُحيي اليوم ذكرى جميع ضحايا الحرب، فإننا نفعل ذلك مدركين أنه لا يزال أماننا الكثير مما يتعين علينا القيام به لبناء مجتمعات سلمية وعادلة ومتقدمة وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع وتزويدهم بخدمات مؤهلة في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

وقد فارقنا العديد من الناجين من الحرب العالمية الثانية. ولا يمكنهم إخبارنا بقصصهم شخصياً. ومع ذلك، يجب التأكد من ألا ننسى تجاربهم أو الدروس التي علمونا إياها. لقد دفعنا أهوال تجاربهم إلى تحية خلافتنا جانباً ووضع البشرية والناس في المقام الأول.

وبينما نكافح أحد التحديات الرئيسية في عصرنا، وهو جائحة مرض فيروس كورونا، ونتطلع إلى السنوات الـ ٧٥ القادمة، فلنتذكر ضحايا الحرب العالمية الثانية ولنجعل جلدنا مصدر إلهام لنا لكي نتكاتف ونعزز النظام المتعدد الأطراف من أجل إيجاد حلول أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): احتفلنا في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بالإشادة بإنجازات المنظمة وإطلاق نداءات إلى تعزيز تعددية الأطراف لمواجهة التحديات الجديدة والطويلة الأمد. ولكن الاحتفال بهذا الحدث المهم لن يكتمل دون الاعتراف بخسائر الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى تشكيل الأمم المتحدة ذاتها: الملايين الذين سقطوا في ميدان المعركة؛ والملايين الذين قُتلوا في محرقة اليهود على يد النازيين؛ والملايين من ضحايا الإبادة الجماعية والمجاعات الكبرى والأمراض والمذابح والقصف الجوي. ومن واجبنا الجماعي أن نتذكرهم وأن نشهد على حياتهم وموتهم فيما نتعهد: لن يتكرر ذلك أبداً.

وكان ذلك هو الطموح المتقد الذي دفع قادة العالم وشعوبه إلى التكاتف حول قيم ميثاق الأمم المتحدة وتعهده بإنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

وكما قال الأمين العام داغ همرشولد في عام ١٩٥٤، "لم تنشأ الأمم المتحدة لكي تأخذ البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم".

وعلى الرغم من أننا بالتأكيد لسنا في الجنة، فلسنا في الجحيم. فقد أحرزنا، باعتبارنا مجتمعاً جماعياً، تقدماً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في جميع جوانب التنمية البشرية. وأنشأنا العديد من المنظمات لتيسير التعاون الدولي والإقليمي. إن النظام المتعدد الأطراف يقوم على تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والأمم المتحدة في صميم كل تلك الجهود.

ولكن على الرغم من إحراز تقدم كبير، يمكننا بالتأكيد بذل المزيد من الجهد وبصورة أفضل. لقد أقرّ مؤسسو منظمنا بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - على نفس القدر من الأهمية والترابط والتعاضد. ولا يمكن النهوض بإحداها دون الأخرى.

ويرتبط السلام والأمن والحرية والتنمية ارتباطاً وثيقاً بتعزيز وحماية الحقوق والحريات على الصعيد الدولي. وعدم احترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، فضلاً عن التمييز والوصم، لا يتعارض مع مبادئ القانون والنظام القانوني الدولي فحسب؛ بل إنه يعوق التنمية ويؤدي إلى انعدام الأمن.

إن الأهداف الإنمائية لم تتحقق، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، نحن لسنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولا نفعل ما يكفي للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ولم نكن مستعدين لمواجهة الجائحة وعواقبها. ومن المؤسف أن النزاعات ما زالت قائمة في جميع أنحاء العالم. وما دامت حقوق الإنسان وتحديات التنمية قائمة، فإن النزاعات ستستمر، ومن شأن استمرار النزاعات أن يؤدي إلى حرمان الملايين من التمتع بحقوقهم ومن العيش حياة كريمة ومزدهرة.

شخص آخر إلى حافة المجاعة. وتراجعت المساواة بين الجنسين إلى المستوى الذي كانت عليه قبل عقود. وتأثرت المرأة بشدة بسبب فقدان الوظائف وسبل العيش ومن جراء أعمال الرعاية الإضافية غير المدفوعة الأجر. وباتت ملايين النساء حبيسات منازلهن مع المعتدين عليهن بسبب تدابير الإغلاق والحجر الصحي، مما ساهم في زيادة هائلة في عدد بلاغات العنف المنزلي.

ويبرز كوفيد-١٩ أوجه عدم المساواة التي لا تُحتمل ومواطن الضعف في عالمنا. وما لم نتصرف الآن، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من عدم الاستقرار والانقسام، مما سيؤثر قدرتنا على مكافحة المرض نفسه ويعكس مسار عقود من التقدم المحرز نحو السلام والازدهار.

وفي آذار/مارس، دعوتُ إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لوقف العنف وفتح المجال أمام الدبلوماسية وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية والتمكين من التركيز المشترك على مكافحة الفيروس. وقد كررتُ هذه الدعوة في خطابي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/75/PV.4) وحثتُ على بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى وقف إطلاق نار على الصعيد العالمي بحلول نهاية العام. ويشجني التأييد الذي حظيت به دعوتي من جميع الأوساط، بما في ذلك نحو ١٨٠ دولة عضواً ومنظمة إقليمية وأكثر من ٢٠ من الحركات المسلحة وغيرها من الجماعات وما يزيد على ٨٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

كما دعوتُ إلى السلام في البيوت وإلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأعرب ما يقرب من ١٥٠ بلداً عن دعمها، ولكن لم تتفد سوى قلة منها ذلك من خلال وضع سياسات وتقديم تمويل. وإذا نحنقل بحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، فإنني أنشد مرة أخرى تقديم التزامات ملموسة.

ولم يكن من المتصور بالنسبة لمؤسسي منظمنا أن العالم سيسمح بتكرار وقوع هذه المعاناة التي تفوق الوصف أبداً. وقد تجاسر واضعو الميثاق على تصور عالم نتحلى فيه بالتسامح ونعيش معا في سلام ونوحد قوانا كي نصون السلم والأمن الدوليين. وجعل الميثاق الوقاية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في صميم رؤيته.

وكانت الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق، من التفاوض والتحقيق والوساطة إلى التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، فعالة في منع نشوب حرب عالمية كارثية أخرى. ولأول مرة في التاريخ، مرت ٧٥ سنة دون مواجهة عسكرية بين الدول الكبرى.

وساعد صنع السلام وحفظه من جانب الأمم المتحدة على إنهاء النزاعات ودعم المصالحة في بلدان من جميع أنحاء العالم. وعزز المجتمع العالمي الميثاق من خلال إبرام معاهدات واتفاقيات تتناول نزع السلاح وقوانين الحرب والحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك.

ولكن على الرغم من ذلك التقدم، ما زلنا مقصّرين في تحقيق وعد الميثاق. فأزمة المناخ تخلق تهديدات جديدة هائلة للسلام والأمن. وأوجه عدم المساواة آخذة في الازدياد والحيز الديمقراطي آخذ في التقلص. وحقوق الإنسان تتعرض للاعتداء. والتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الانتشار الهائل للمعلومات المضلّة، تزيد من انقسامنا.

ومن بحيرة تشاد إلى منطقة الساحل، وإلى أفغانستان واليمن، لا تزال الحروب مستمرة، مما يتسبب في وقوع خسائر فادحة. وأصبحت قدرتنا على إدارة الأزمات وحل النزاعات على حافة الانهيار. وفي هذا العام، أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وجود قيود خطيرة على التأهب والتعاون والتضامن على الصعيد العالمي.

ولا تزال الآثار طويلة المدى المترتبة على هذه الجائحة تتكشف، ولكنها تسببت بالفعل في حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة. ومعدلات الفقر في العالم ترتفع للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٨. وحذر برنامج الأغذية العالمي من أن الجائحة قد تدفع ١٣٠ مليون

المتحدة، إذ تأسست على أنقاض تلك الحرب الوحشية التي أودت بملايين الأرواح.

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فترة من الفظائع التي يعجز عنها الوصف، والإيمان المفقود والبشرية المدمرة. واليوم نحيي ذكرى أعداد كبيرة جدا من الضحايا الذين فقدوا أرواحهم. وتمثل هذه الجلسة الخاصة فرصة أيضا للتذكير برغبة الجمعية العامة القوية في بذل كل جهد ممكن لمنع وتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب.

وقد كان الدافع الرئيسي لإعادة إعمار منظومة الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي القائم على احترام حقوق الإنسان بعد الحرب هو رد الفعل الجماعي للعالم إزاء الفظائع التي ارتكبت خلال أحلك الأوقات وعزمه على عدم تكرارها أبدا. وبعد أن نجت البشرية من كارثة الحرب العالمية الثانية، سعت إلى اعتماد وسائل جديدة لمنع تكرار مثل هذه الأحداث المروعة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئت الأمم المتحدة لضمان الوحدة والوثام والتسامح والتراضي فيما بين الدول الأعضاء.

وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، فقد أنشئت المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وعلى مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، لم تشكل الحرب مهمة الأمم المتحدة فحسب، بل استمرت دروسها في توجيه وإلهام أعمالنا في جميع أنحاء العالم.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا العديد من الأفارقة الذين تمجنوا أو استخدموا من أجل محاربة بلدان المحور في الحرب العالمية الثانية. وقد كان لهم دورٌ فعالٌ في إنهاء الحرب التي دارت في جميع أنحاء أفريقيا، وأوروبا والشرق. فقد خدم أكثر من مليون أفريقي كمقاتلين، وكذلك عمال حرب وحمالين لصالح القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية. ويجب علينا أن نكرم عن حق أولئك الذين ضحوا وحققوا النصر في أوروبا قبل ٧٥ عاما من خلال الاستمرار في بناء عالم أكثر حرية وأكثر عدلا، وسلمي ويستند إلى القانون.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، فإننا نقف متضامنين في إطار المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، التي تشمل عدم الاعتداء، والتسوية

إن جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام تتطلب مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومُجدية. ولا يمكن أن يكون هناك سلامٌ مستدامٌ عندما يتم استبعاد نصف السكان.

وتشكّل الشراكات مع المنظمات الإقليمية عنصراً أساسياً في جهود الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام، فضلا عن المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات الدينية والقطاع الخاص.

ويتطلع ملايين الناس في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة لتحقيق الوحدة والاتساق في الجهود العالمية من أجل السلام وحقوق الإنسان ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ولا يمكننا أن نخذلهم. ولا يمكننا أن ننسى أولئك الذين قضوا نحبهم في الحرب العالمية الثانية. فنحن مدينون لهم بأن نتعلم من دروس التاريخ. ويجب أن تهدف كل جهودنا إلى اعتبار هذا السفك الطائش للدماء أمرا من الماضي.

وقد حان الوقت الآن لكي يُواجه قادة العالم الأزمة العالمية المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ والمضي قدماً في تحقيق وحدة الهدف. وإننا نعول على جميع الأعضاء لدعم الأمم المتحدة في عملنا الحيوي لمنع نشوب النزاعات وحلها، وبناء مجتمعات محلية ومجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلّم اليوم، وبكل احترام، باسم مجموعة الدول الأفريقية في هذه الجلسة الرسمية الخاصة للجمعية العامة إحياءً لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو النزاع الذي جلب للبشرية أحزاناً تفوق الوصف. ولهذه الذكرى السنوية أيضا أهمية كبيرة بالنسبة للأمم

وأفريقيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وأجزاء أخرى من العالم، مؤكدة أن هذا الحدث التاريخي قد هيا الظروف لإنشاء الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وشددت على التقدم المحرز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في التخلص من تركتها وصوب تحقيق المصالحة وإقامة التعاون الدولي والإقليمي والنهوض بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما عن طريق الأمم المتحدة، وإنشاء منظمات إقليمية وغير ذلك من الأطر المناسبة.

والدرس الذي ينبغي أن تستقيه البشرية من التجارب الخطيرة للحرب العالمية الثانية هو وجوب أن يسود الحوار والتعاون والاحترام والسلوك المسؤول على أعمال الحرب والنزاع والعنف. وبالتالي، فمن الواضح أننا سنستفيد من التعاون. والتحديات العالمية مثل جائحة مرض فيروس كورونا لا تميز على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي للناس. إننا جميعا نتشاطر المصير نفسه، وكلنا نتحمل نفس المسؤولية عن ضمان مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

تؤمن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ بأن من الممكن تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق التقدم والتنمية. وينبغي احترام المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ليتسنى تجنب أخطاء الماضي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تفعيل التعاون وتبني تعددية الأطراف وجعل الإنسان محور جهودها.

وفي هذا الصدد، تشيد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ بالأمن العام على قيادته الملهمة، وتدعم جهوده التي تستشرف المستقبل، وتشدّد على مبادئ المساواة في السيادة، واحترام السلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية طبقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي.

وتلتزم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ بمبادئ تعزيز التعاون الدولي، وتؤكد من جديد التزامها بتعددية الأطراف، وتتوه بالصلة بين التنمية المستدامة والسلام. وفي هذا الصدد، نرى أن من المهم تسليط الضوء على تحديين رئيسيين، في جملة أمور، يقوضان الرفاه

السلمية للخلافات والنزاعات، والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع الأوقات.

واليوم نتذكر ونكرم أولئك الذين فقدوا أرواحهم في ويلات الحرب العالمية الثانية الوحشية ونشيد بالذين يجب ألا تغيب ذكراهم عن بالنا أبداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد بحر العلوم (العراق) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناني على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وأشعر بالتواضع للمشاركة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وفي إحياء ذكرى ضحاياها. واليوم نشيد بذكرى ملايين الناس الذين فقدوا أرواحهم، وأولئك الذين عانوا من ويلات الحرب العالمية الثانية، ونستحضر تضحياتهم.

وترى مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أنه من الهام جدا الاحتفال بذكرى إرساء أسس الإطار الدولي الحالي، الذي كان يهدف إلى تعزيز السلام والأمن من خلال التعاون والتضامن، والتفكير في الدروس المستفادة من ويلات الحرب.

واليوم ليس يوماً للحداد فحسب، بل إنه أيضاً يوم لإعادة تأكيد مسؤوليتنا المشتركة والجماعية عن الحيلولة دون تكرار حدوث مثل هذه الأحداث المروعة في المستقبل. ومع ذلك، فإننا في الوقت الحالي لم نسلم بعد من مأساة الحرب في عدة أجزاء من عالمنا، حيث يعاني الناس يومياً لتلبية احتياجاتهم الأساسية من أجل البقاء على قيد الحياة في ذلك اليوم.

ومن ناحية أخرى، لا تزال المخاطر المستمرة للإرهاب وتواصل انتشار أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن.

وفي القرار ٥/٧٥، أشارت الجمعية العامة إلى أن الحرب العالمية الثانية جلبت للبشرية أحرانا تفوق الوصف، ولا سيما في أوروبا، وآسيا،

العالمي للحرب، تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل مسؤولية عدم نسيان الدروس التي خلفتها هذه الصدمة الجماعية، فضلاً عن العواقب الوخيمة الناجمة عن العنصرية، وكرهية الأجانب، ومعاداة السامية، وكرهية الإسلام والأيدولوجيات المعادية للمسيحية، وجميع أشكال "التوصيف" الأخرى التي قد تعزز التفوق العرقي أو التمييز الديني أو غيره من أشكال التمييز والتعصب، وكلها ولدت تصاعدا لا يمكن وقفه تقريبا، في الاضطهاد والمعاناة التي ما زلنا نحاول التعافي منها حتى اليوم. ولذلك لن ننسى أبدا ضحايا الحرب العالمية الثانية.

لقد مرت سنوات ووقعت أحداث عديدة منذ انتهاء ذلك النزاع: ثلاثة أرباع قرن، في الواقع - ٧٥ سنة - ورغم أننا لا نزال مدركين تماما مدى صعوبة الرحلة التي قمنا بها، فإننا نظل نتمتع أيضا بميزة وجود ترتيبات جديدة للتصدي للنزاعات التي نتعامل معها. لقد كان إنشاء الأمم المتحدة والاعتراف بتعددية الأطراف كقيمة للبشرية، دون أدنى شك، من أعظم الإنجازات التي تحققت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. واليوم نؤمن ذلك ونعمل على تحقيق الأمل والالتزام الجماعي بعدم تكرار هذا الهوان، وعلى النظر في طرق جديدة للعيش، بما في ذلك الاستجابة لسبل التفاوض الجديدة من أجل تحقيق السلام.

لم تسلم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ويلات الحرب العالمية الثانية ومن إرثها المؤلم، إذ عانت أيضا من عواقب الحرب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية. وفي سياق النزاع، أدى الدعم السياسي والاقتصادي لمنطقتنا، على الرغم من ألامنا، إلى توفير الملجأ للعديد من الناجين. بالإضافة إلى ذلك، نحن نمثل احتياطيا أخلاقيا كبيرا فتح أبوابه، بمجرد انتهاء الحرب، لملايين المهاجرين واللاجئين، الناجين من الحرب الذين أسهموا بنشاط في التنمية الاقتصادية للمنطقة والذين استعادوا الحماس والأمل في حياة أفضل بعد الصدمة التي عانوا منها. إن تراث القيم والثراء الثقافي هذا يمثل كنزا لن نتوانى منطقتنا أبدا عن تبجيله واحترامه وبالطبع تقديره. وقد التزمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تكون منطقة خالية من الأسلحة النووية، وانضمت إلى النداء العالمي من أجل

الجماعي، وهما: الإرهاب والنزاع المسلح. وترى المجموعة أن أفضل طريقة للتغلب على تلك التحديات هي من خلال آليات الأمم المتحدة الفعالة التي ينبغي أن تكون جماعية في طابعها ومنصفة في جوهرها. ولذلك، تؤكد المجموعة على ضرورة إصلاح أجهزة الأمم المتحدة وتعزيزها لجعلها أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة، وخاصة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، ندرك مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ الحاجة إلى الاستجابة لتحديات المستقبل الجديدة والناشئة، وفي الوقت نفسه قيادة المناقشات بشأن القواعد والمعايير ومن خلال تعاون منظم أوسع نطاقا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ترى المجموعة أن هذه اللحظة قد جاءت في وقتها تماما، وأن هذه الجلسة الرسمية باللغة الأهمية. وبصفتنا الجمعية العامة، نشارك في تكريم ضحايا الحرب العالمية الثانية، ونحيي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء هذا النزاع المؤلم والدموي الذي أدى إلى هزيمة النازية، وإنشاء الأمم المتحدة، وبداية عهد جديد من الإيمان بعالم أكثر سلاما وكرامة وأمانا وازدهارا.

ومع ذلك، يواجه العالم اليوم تحديات جديدة ومعقدة بقدر ما هي متعددة الأبعاد، مثل النضال الحالي لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا، الذي فتح آمالا جديدة للوحدة العالمية في مواجهة عدو مشترك من نوع جديد نحن ملزمون بهزيمته. لقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن سقوط أكثر من ٥٠ مليون ضحية وعن خسائر مادية لا حصر لها، وإرث من الألم الذي لم تلتئم جراحه بشكل كامل بعد. وبسبب التأثير

نستذكر الضحايا، ونجدد التزامنا بقيم الثقة في البشرية والمستقبل الذي ألهمهم، وأن نحترم شجاعة النساء والرجال الذين قادوا العالم نحو عهد جديد من الأمل. وتكريماً لهم ولتضحياتهم وللشجاعة التي أبدوها في عزمهم على الكفاح من أجل السلام، نقول "لن يتكرر ذلك أبداً".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة، التي ستتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة فريزير (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو نزاع جلب بؤساً ومعاناة يفوقان الوصف، وخلف عدداً غير مسبوق من الضحايا في جميع أنحاء العالم. لقد فقد عدد كبير جداً من الناس حياتهم. وتم ترحيل وتشريد أعداد غفيرة من الأشخاص الآخرين. ولا يمكننا، بل لا ينبغي لنا، أن ننسى خسائرهم وتضحياتهم، بما في ذلك كتحذير للأجيال الجديدة. ونعرب عن امتناننا لجميع الذين ضحوا بأرواحهم في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأماكن أخرى في الحرب ضد النظام النازي وحلفائه في مختلف أنحاء العالم.

وقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في التاريخ. فقد تم الكشف عن حجم محرقة اليهود وأهوالها في أوروبا، إلى جانب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الحرب، والاضطهاد والقتل المنهجي والمأساوي لعدد كبير من اليهود وغيرهم من الأقليات. وأدى ذلك إلى بذل جهد دولي كبير لكفالة مساءلة مرتكبي أخطر الجرائم.

وأدى هذا التفاهم إلى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، مما شكل حجر الزاوية للنظام الدولي القائم على القواعد للعقود القادمة. لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ولا تزال الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية تلهم المبادئ التوجيهية والإيمان بحقوق الإنسان وبكرامة الفرد وقدره، كما اتفقنا جميعاً في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

الصلاحية الكاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن المبادرات الدولية الأخرى المختلفة لتعزيز أنظمة مراقبة صنع الأسلحة والاتجار بها كتدبير لضمان إيجاد سبل فعالة للسلام. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن الحوار والتعاون الدولي، فضلاً عن الجهود المتواصلة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، تشكل أقوى الوسائل وأنسبها لتحقيق عالم يسوده السلام والرخاء والأمان.

وعلاوة على ذلك، توافق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على أن تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، إلى جانب إدراج تلك النهج في السياسات العامة لبلداننا، يشكل خطوة هامة صوب توطيد أسس متينة من القيم الموجهة نحو تحقيق المثل العليا لاحترام السيادة والتعايش السلمي، التي يعتبرها الجميع في شتى أرجاء العالم عناصر أساسية لتحقيق مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع.

لقد واجهت منطقتنا تحديات متعددة في العقود الماضية، بما في ذلك الصدمات السياسية والعسكرية، فضلاً عن عدم الاستقرار الاجتماعي. ولكننا تمكناً دائماً أيضاً من إحراز التقدم في جهودنا لإيجاد سبل لحل مشاكلنا. وكانت تلك كلها تحديات صعبة أدت بنا، من خلال المناقشات الشائكة والاتفاقات المعقدة، إلى إيجاد طرق دقيقة وبذل جهود جماعية لمعالجة مشاكلنا معاً.

ويتألف نسيج منطقتنا من تنوع هائل من الأعراق والثقافات التي تثري الحياة وتضيف قيمة واستقراراً لدولنا. لقد عشنا في بيئة عامة من التسامح والتفاهم الكبيرين فيما بين الشعوب، الأمر الذي بدوره أبقانا منطقة سلام، ومجموعة إقليمية من الدول الخالية من الحرب النووية. وفي عام ٢٠١٤، أعلن قادتنا عن التزامهم بإبقاء منطقتنا خالية من الأسلحة النووية. وكجزء هام من الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية، صدقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التزامها الجماعي بأن تكون منطقة خالية من النزاعات المسلحة بين الدول.

وفي الختام، وبعد مرور ٧٥ عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي وحدت الجهود الدولية ضد عدو مشترك، وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والسياسية، فإن من واجبنا الأخلاقي اليوم أن

وكما قال الرئيس هاري ترومان في نهاية الحرب،

”إن قلوبنا مع حلفائنا البواسل في هذه الحرب، وأولئك الذين قاوموا الغزاة، وأولئك الذين لم يقووا على الصمود، ولكنهم، مع ذلك، حافظوا على شعلة المقاومة حية في نفوس شعوبهم، وأولئك الذين وقفوا في وجه الصعاب الكبيرة وصمدوا، إلى أن تمكنت الأمم المتحدة معا من توفير الأسلحة والرجال الذين تمكنوا من التغلب على قوى الشر. وهذا انتصار لم تحققه الأسلحة وحدها. هذا انتصار للحرية على الطغيان“.

وقد خلفت الحرب ما يقدر بـ ٦٠ مليون قتيل في جميع أنحاء العالم، ويشكل المدنيون غالبية الأعداد الغفيرة من الجرحى والمشردين والمفقودين.

ونتذكر هول محرقة اليهود، والإبادة الجماعية للروما، واضطهاد الفئات المهمشة الأخرى على يد النازيين وأعوانهم والمتعاطفين معهم. وبينما نكرم ذكرى الذين قتلوا وعذبوا بلا رحمة، فضلا عن الصدمة التي شعرت بها الأجيال، يجب أن نجدد تعهدنا الرسمي بمكافحة الفظائع التي ترتكب في العصر الحديث.

وندعو المجتمع الدولي إلى التفكير في دروس تلك الحرب الرهيبة ومقارنتها، والمضي قدما بأصوات وتجارب الذين تحملوها من أجل تلقين الأجيال المقبلة دروس التاريخ. وهذا أيضا وقت للإيمان بإنسانيتنا المشتركة وتأكيد حُرمة كل حياة ثمينة.

إن ما خلفته الحرب العالمية الثانية من موت وتدمير هائلين بينا الحاجة إلى هيئة لديها القدرة على حشد الجهود الجماعية المكرسة للسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقد تجسدت تلك الأهداف في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي الأساس الذي يجب أن نعمل عليه اليوم لبناء عالم سلمي ومزدهر وعادل للجميع.

وحيثما تُنتهك تلك المبادئ، يتعرض الاستقرار والتنمية والأرواح البشرية للخطر. وإن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاة الحرب العالمية الثانية، فإن لضحاياها مكانة في قلوبنا وذاكراتنا

وفي وقت تتزايد فيه العنصرية والقومية والشعبوية وكراهية الأجانب، فإن إحياء ذكرى اليوم هو أيضا تذكير صارخ بما يمكن أن تقود إليه أيديولوجيات التعصب والكراهية. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا كي لا نكرر أخطاء الماضي. ولا بد أن ندافع عن الحق، وعن الحقائق، وعن العدالة وحقوق الإنسان، في كل مكان ومن أجل الجميع.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تحقق الكمال، فقد أنجزت مهمتها في أماكن عديدة حول العالم. علينا ألا ننسى هذا في الوقت حيث يُنظر بعين الشك إلى فوائد تعددية الأطراف؛ أن لدينا مبادئنا والميثاق؛ ولدينا خريطة طريق: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وللأسف، لدينا أيضا تحديات مشتركة، لا سيما حالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ، والآل، المصيبة الكبرى، جائحة مرض فيروس كورونا العالمية .

ومرة أخرى، علينا أن نقف صفا واحدا لنرتقي إلى مستوى التحدي لأننا لن ننجح إلا معاً. وفيما نتأمل في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاة الحرب العالمية الثانية وتأسيس المنظمة، يجب أن نستشرف السنوات الخمس والسبعين القادمة. ويجب أن نضاعف جهودنا من أجل الدفاع عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة لحمايتها. ونحن مدينون بذلك لجميع الذين عانوا وماتوا في ظل الطغيان ولكل من قاتلوا من أجل حريتنا قبل ٧٥ عاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة كيلي

كرافت ممثلة الولايات المتحدة، التي ستتكلّم باسم البلد المضيف.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

لقد سببت الحرب العالمية الثانية آلاما ومعاناة يفوقان الوصف لعشرات الملايين ممن وقعوا ضحية ذلك الفصل المروع من تاريخ البشرية. وبعد مرور ٧٥ عاما، ما زلنا نشعر بتأثيرها. ولهذا السبب تفخر الولايات المتحدة بالانضمام إلى المجتمع العالمي في الاحتفال بالذكرى السنوية لانتهاة الحرب. إن ضخامة الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب تستدعي أن نتأمل في الدروس المستفادة من أكبر مأساة في القرن العشرين وأن نكرم ضحاياها.

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحرانا يعجز عنها الوصف.“

وينبغي ألا ننسى أبدا هذه العبارة الاستهلاكية الهامة.

ونذكر تماما أن الحربين العالميتين ليستا وحدهما اللتين جلبتا على البشرية أحرانا تفوق الوصف على مدى القرن الماضي. فلأسف، فشلت جهودنا الرامية إلى صون السلام في كثير من الأحيان. وتعهد الاتحاد الأوروبي، الذي وُلد هو نفسه من رماد النزاع، جنبا إلى جنب مع دوله الأعضاء، بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتجنب تلك الآفات وإيجاد عالم أكثر سلماً وعدلاً وازدهاراً للأجيال المقبلة.

ونلاحظ مع الأسف أن العديد من الأزمات ما زالت دون حل، في حين تنشأ أزمات جديدة. وينبغي أن يدفعنا عام الذكرى السنوية هذا ودعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي إلى مضاعفة جهودنا لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ونشيد بالدور التاريخي لقوات الحلفاء وتضحياتهم في هزيمة النازية خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أيضاً أن الحرب العالمية الثانية أحدثت انقسامات مؤلمة في أوروبا وأن نهاية الحرب العالمية الثانية لم تجلب الحرية للعديد من البلدان الأوروبية، بل أدت لارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية وضد شعوبها.

وعلينا أن نتغلب على تركة الحرب وأن نستفيد من التقدم المحرز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعندما يتعلق الأمر بمراسم إحياء الذكرى، ينبغي أن نشيد بالنساء والرجال الذين ناضلوا من أجل الحرية والسلام وينبغي أن يكونوا مصدر إلهام لنا للتطلع إلى المستقبل بأمل ومضاعفة جهودنا من أجل السلام والحوار. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نؤدي هذا الدور الحاسم معاً اليوم.

الجماعية. ولعلنا نستنهض الإرادة السياسية لإنهاء أنظمة الطغيان في عصرنا هذا ومساعدة ضحايا الحرب والقمع والعمل من أجل المصالحة والسلام بين جميع الشعوب.

ومرة أخرى على حد تعبير الرئيس دوايت دي. أيزنهاور،

”فلنتذكر رسمياً تضحيات كل أولئك الذين حاربوا ببسالة، في البحار وفي الجو وعلى الشواطئ الأجنبية، من أجل الحفاظ على تراثنا من الحرية، ولنكرس أنفسنا مجدداً لمهمة تعزيز السلام إدامته حتى لا تذهب جهودهم سدى.“

السيد غونزالو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤكد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، فضلاً عن جورجيا.

أحيينا هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاة الحرب العالمية الثانية، وهي فصل مأساوي في تاريخ أوروبا والعالم بأسره، وذلك في خضم جائحة. ونرحب بأنه على الرغم من صعوبة عملية التفاوض وعدم اتسامها بالشفافية على الدوام، فقد تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٥/٧٥، ونرحب بأنه أمكننا الحفاظ على وحدة المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع الهام والسماح بعقد هذه الجلسة المؤجلة التي نترحم فيها على ضحايا الحرب.

ويجب أن نتذكر أهوال الماضي وقسوة الحرب لمنع أنفسنا من تكرارها. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان عدم تكرار هذه الفظائع مطلقاً. وعلينا أيضاً أن نتذكر التضحيات التي قُدمت وأن نحزن على جميع الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم من ضحايا للحرب والاحتلال والقمع، ولا سيما أولئك الذين قتلوا في محرقة اليهود. ونعتقد أن الوعي التاريخي يمثل خطوة ضرورية لمنع وقوع جرائم مماثلة في المستقبل.

لقد كان الهدف من إنشاء الأمم المتحدة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتتص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

محاكمات نورمبرغ في القانون انتصار العالم المتحضر على الاشتراكية القومية.

”ولأسف، يمكننا أن نرى في السنوات الأخيرة أن هناك زيادة في عدد محاولات تشويه التاريخ أو التأكد من نسيان دروس الحرب. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لأي مظهر من مظاهر الفاشية الجديدة أو المغالاة في الوطنية أو أشكال كراهية الأجانب أو الكراهية أو التفوق العنصري أو القومي، وكذلك القومية الراديكالية.

”وندين بأشد العبارات أي جهود تبذلها بعض القوى السياسية لإعادة كتابة التاريخ وتشويه نتائج الحرب العالمية الثانية. ونعرب عن بالغ القلق إزاء تمجيد الحركة النازية أو النازية الجديدة أو الأعضاء السابقين في تنظيم فافن إس إس (Waffen SS) بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك ما يأتي على شكل إقامة مبان ونصب تذكارية وتنظيم تظاهرات عامة تمجيداً لماضي النازية والحركة النازية والنازية الجديدة وكذلك من خلال اعتبار أو محاولة اعتبار أعضاء تلك المنظمات، الذين حاربوا التحالف المناهض لهتلر وأولئك الذين تعاونوا مع الحركة النازية وارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مشاركين في حركات تحرر وطني وإعادة تسمية الشوارع تكريماً لهم.

”ونعتقد أيضاً أنه من غير المقبول شن حرب متعمدة على المباني والنصب التذكارية لقبور إخواننا الذين قاتلوا من أجل حريتنا. إن محاولات إعادة كتابة التاريخ تتطوي على خطر السماح بتكرار أخطاء الماضي المأساوية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تأييد قرار الجمعية العامة السنوي بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن الاحترام المتبادل وإجراء مناقشة صادقة وشاملة بشأن تاريخنا سييسران المصالحة القائمة على الحقيقة وإحياء الذكرى، مع الحفاظ على ذكرى ضحايا أحد أحلك الفصول في تاريخنا.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرسمية الخاصة للجمعية العامة إحياءً لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

بصفتي ممثل البلد الذي يرأس حالياً منظمة معاهدة الأمن الجماعي، يشرفني أن أتلو عليكم بياناً صادراً عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة - وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان - بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للانتصار في الحرب العالمية الثانية:

”يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاك أكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية، وهي حرب طال أثرها قطاعات عريضة جداً من الناس في جميع أنحاء العالم. ومن واجبنا الرسمي أن نحافظ على ذكرى الانتصار العظيم لمواطنينا الذين ضحوا بأرواحهم وعانوا من حرمان هائل، والذين دحروا العدو وحرروا شعوب أوروبا وغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم من استعباد النازيين.

”كان الانتصار في عام ١٩٤٥ شيئاً ذا قيمة مشتركة بالنسبة للبشرية، كما يتضح من اتخاذ القرار المعنون ”الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتهاك الحرب العالمية الثانية“ (القرار ٥/٧٥)، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، والذي شاركت بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تقديمه. لقد كان الانتصار في الحرب العالمية الثانية عاملاً أساسياً في تكوين النظام الحالي للعلاقات الدولية. وكرست قرارات

ونشيد بالتضحيات والشجاعة الهائلة لشعب الصين، الذي فقد أكثر من ٣٥ مليون جندي ومدني وقدم مساهمات تاريخية لا تحصى في انتصار الحرب العالمية المناهضة للفاشية في ساحة المعركة الرئيسية في آسيا.

إننا نتذكر صمود وشجاعة جميع الأوروبيين الذين قاوموا النازية. إننا نتذكر بسالة جنود الحلفاء والإخاء في السلاح والتعاون غير المسبوق من الحلفاء. ولم يتم نسيان أحد. لم يتم نسيان شيء. والغرض من الاحتفال ليس إدانة الكراهية، بل استخلاص العبرة من التاريخ، والتطلع إلى المستقبل، والاعتزاز المشترك بالسلام وصونه.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لبدء محاكمة نورمبرغ، التي كانت أيضا نموذجا للمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى. إن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها النازيون والمحور والفاشيون وأنصار النزعة العسكرية والمتعاونون معهم أثبتتها المحكمتان وحظرت إلى الأبد.

ولأسف، يمكننا اليوم أن نرى محاولات مخزية لإعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية وروايات زائفة تنكر تاريخ العدوان أو حتى تمجّد الحرب العدوانية والحكم الاستعماري. ونشهد محاولات لمحو ذكرى الأعمال البطولية، وتدمير آثار الحرب، وحظر الأوسمة ورموز المجد المرتبطة بالنصر. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لذلك، بغض النظر عن المنطق السياسي أو الجغرافي السياسي الذي قد يكون وراءه. والذين يرتكبون مثل هذه الأعمال لن يمحوا أبدا حكم التاريخ الذي لا جدال فيه.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع انتشار النازية الجديدة ومكافحتها على عاتق الدول. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل المجتمع الدولي متأهبا وموحدا لاجتثاث أي تلميح من الأيديولوجية النازية. ويجب أن نمنع تكرار مذابح الحرب. ويجب أن نفعل ذلك من أجل ذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم في الحرب العالمية الثانية.

”إننا نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى حظر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية؛ وانتشار إيديولوجيات الكراهية والتطرف؛ والتمييز على أسس عرقية أو دينية؛ وغيرها من الأعمال اللاإنسانية. إننا مدينون لجيل المنتصرين بواجب جليل هو أن نحافظ بصدق، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، على تاريخ تحرير العالم من الأيديولوجية النازية القائمة على الكراهية، وأن نتمسك بالتقاليد وروح الوحدة“.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان وجمهورية بيلاروس وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية طاجيكستان وبلدي، الاتحاد الروسي، بوصفها من مقدمي القرار السنوي بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

لقد حققنا قبل خمسة وسبعين عاما انتصارا على عدو مشترك وأنهينا أفظع حرب عالمية جلبت أحزاننا تفوق الوصف للبشرية في أوروبا وآسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ وأجزاء أخرى من العالم. وهذا الانتصار تراث مشترك للبشرية وتذكّر يمثل وحدة الشعوب في مواجهة شر غير مسبوق.

فلنعترز إلى الأبد بذكرى الذين ضحوا بأرواحهم باسم النصر؛ الذين سقطوا في أرض المعركة؛ والذين قتلوا بسبب الإصابات والإرهاق والجوع؛ والذين تعرضوا للتعذيب حتى الموت باعتبارهم أسرى حرب في معسكرات الاعتقال. فلننحني إجلالا وتكريما لذكراهم.

ولن ننسى أبدا تضحيات شعوب الاتحاد السوفياتي الكبيرة. فقد قُتل ٢٧ مليوناً من مواطنيها في حرب الإبادة تلك، ثلثاهم من المدنيين. وخلفت أثرا عميقا في تاريخ كل أسرة. وما زالت معاناتهم وآلام فقدان حية في ذاكرة أممنا.

في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٣. وكان الشيء الأقسى هو أنه في عام ١٩٤٣، ومن أجل تحرير العاصمة كييف من الاحتلال النازي عشية الذكرى السنوية للانقلاب الشيوعي، لم تسلم حياة عشرات الآلاف من الجنود السوفييت.

ومع ذلك، هناك اليوم بلدٌ طالب بإزالة مشروع البيان الصادر عن مجموعة دول أوروبا الشرقية بشأن مناسبة اليوم، الذي يقرّ بمسؤولية الأنظمة الشمولية وأحوال المحرقة وضرورة التصدي للتهديدات الأمنية الحالية التي تشكلها النزاعات الجارية في أوروبا. ولولا هذه الأمور، لكان مشروع البيان التالي، لو تمت الموافقة عليه، غير مكتمل. ونصه كما يلي:

”إننا، بهذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتها الحرب العالمية الثانية، ونشيد إشادة صادقة بجميع ضحايا الحرب في جميع أنحاء العالم على التضحيات التي قدموها في محاربة النازية وغيرها من الأنظمة الشمولية.

”هذا العام هو أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة - وهي المؤسسة التي أنشئت لتشكيل بداية جديدة وجرى تكليفها بالإشراف على صون السلم والأمن الدوليين ومنع الفضائح في النظام العالمي الجديد.

”وبينما أظهر اعتماد ميثاق الأمم المتحدة التزاما موحدا بتعددية الأطراف، وبث الأمل من جديد في الاستقرار الدولي والديمقراطية والازدهار، فإن نهاية الحرب العالمية الثانية قد جلبت عواقب مختلفة إلى مختلف الدول - وهذا ينطبق بصفة خاصة على منطقتنا. إن الحرب وأحوال المحرقة لم تكلف بلداننا أرواح الملايين من البشر فحسب، لكنها أيضا تركت أوروبا منقسمة بشدة لعدة عقود وأسفرت عن المزيد من الظلم للبعض. وبينما نحتفل بالذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية، علينا أن نستذكر ضحايا جميع الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تعرض بلداننا سنويا مشروع قرار بعنوان ”محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على تأييده السالح لتلك المبادرة.

إن منظمنا والنصر العظيم توأمان، وتأسيس الأمم المتحدة نتيجة لذلك النصر، والمبادئ التي قامت عليها لا تزال هامة حتى يومنا هذا. ونحن ملتزمون بحماية تلك المبادئ ومواصلة سعيها لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

السيد كيسليستسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تنتمي أوكرانيا إلى المنطقة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فقد كان تاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ أبعد من أن يكون المرحلة الأولى من الخطة التي وضعها هتلر، بما في ذلك التواطؤ مع ستالين. لقد حدد ميثاق مولوتوف - ريبنتروب، الموقع في موسكو في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩، مجالات الاهتمام بين الديكتاتوريتين، وأعلن عن المزيد من الانقسامات في أوروبا لعقود.

وكان البولنديون والأوكرانيون من بين الضحايا الأوائل لجزء من الخطة، عندما زحف الجنود النازيون من الغرب والجنود السوفييت من الشرق إلى أراضي بولندا وهي اليوم غرب أوكرانيا وفي وقت لاحق غزوا دول البلطيق.

وقتل السوفييت الآلاف من الأوكرانيين أثناء الاحتلال، ثم قتلوا أعدادا أكبر أثناء الانسحاب عام ١٩٤١، ودمروا وأضرموا النار في البنية التحتية الهامة في البلدات والمدن في مواجهة تقدم القوات النازية. ثم انعكس النمط عام ١٩٤٤، إذ قامت القوات السوفيتية المتقدمة بالقصف بينما أضرم الجنود النازيون المنسحبون النار في كل المناطق المتبقية.

كما ضحى الأوكرانيون بملايين الأرواح وهم يقاثلون الأعداء في تلك الحرب. فقد قتل مئات الآلاف في كييف في معركتين فقط،

عقود إلى تحقيق وصون سلام مستقر وجماعي يستند إلى أوسع اتفاقات توافقية ممكنة تتوصل إليها جميع الدول. وكان انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية هو الخطوة الرئيسية نحو إنشاء أكبر منظمة عالمية قائمة على المبادئ التي تزال صالحة حتى يومنا هذا، وحمايتها والمحافظة عليها من بين أولى أولوياتنا.

وقد احتفلنا هذا العام أيضا بذكرى مرور ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. والذكرى السنوية فرصة لنا للنظر في المشاكل والتحديات التي نواجهها اليوم، وتوحيد جهودنا في تعزيز التزامنا الجماعي على نحو أقوى بتعددية الأطراف والمبادئ التي ألزمتنا أنفسنا بالتمسك بها من أجل إيجاد عالم أفضل لن نتكرر فيه أهوال الحرب أبدا.

وهذه أيضا فرصة لي لأذكر الجمعية بالمعاناة والدمار اللذين جلبتهما الحرب العالمية الثانية إلى يوغوسلافيا آنذاك، وبمحاولات إبادة أفراد شعبي الصربي بصورة منهجية في معسكرات الموت في دولة كرواتيا المستقلة، التي تعرض فيها الصرب واليهود والعرب للتعذيب والقتل بأبشع الطرق. ومع ذلك، برزت بطولة ملحمة من تلك المأساة، إذ تغلب الشعب الصربي، الذي صمد مع الحلفاء ودحر المعتدي، وسطر اسم صربيا في تاريخ البشرية. وهي بذلك، تركت إرثا مهيبا لأجيال من الصرب كي يعتزوا بذكرى المأساة والبطولة، فضلا عن النصر في نهاية المطاف.

ولأسف، شهدنا محاولات من جانب البعض مؤخرا للتقليل من الانتصار وإضفاء الطابع النسبي على أهميته بترويج تفسيرات زائفة، بل والتشكيك في جرائم الحرب. وهذا أمر غير مقبول ومُهين للتضحيات الهائلة التي قدمها آباؤنا. ولذلك، كانت صربيا في طليعة الجهود المبذولة لضمان عدم نسيان معاناة الماضي المرير، مع التطلع إلى المستقبل في الوقت نفسه.

إنني أتكلم كممثل لبلد ظل يعاني معاناة هائلة وبذل تضحيات هائلة في الحرب ضد الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية. وبهذه الصفة، أود أن أذكر الجمعية بأن علينا جميعا التزاما أخلاقيا بأن

”مهمتنا في إحياء تلك الذكرى هي استخلاص الدروس الصحيحة من التاريخ وإعادة تأكيد التزامنا بعدم تكرار أخطاء الماضي. ولا يمكننا أن نمهد الطريق لضمان السلام الدائم إلا من خلال كفالة المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إن دعم وتوطيد تعددية الأطراف، وتعزيز احترام القانون الدولي والدفاع عن عالمية حقوق الإنسان، هي عناصر أساسية في التصدي للتهديدات الأمنية الحالية التي تشكلها النزاعات الجارية في أوروبا وخارجها.

”ولا يزال السلام في العالم غير عالمي، وينبغي أن يذكروا إرث الحرب العالمية الثانية بضرورة العمل الجماعي وفي الوقت المناسب ضد عودة ظهور النزعات الشعبوية والقومية والسلطوية والعنصرية وكرهية الأجانب. واليوم، فإن العديد من التحديات الأخرى، مثل الجوائح وتغير المناخ والإرهاب والتهديدات الإلكترونية، يسهم في قائمة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وكل تلك التحديات تستدعي تعاونا أقوى والتزاما متجددا بتحقيق نظام دولي موثوق به وقائم على القواعد، وتوجد الأمم المتحدة في صميمه. وتتطلب التحديات العالمية عملا جماعيا، ونحن مدينون بذلك لملايين الأرواح التي فقدت والتي نحتفل بذكرها هنا اليوم“.

السيدة إيفانوفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحتفل هذا العام

بمرور ٧٥ عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي إحدى أكبر المآسي التي شهدتها البشرية في تاريخها الحديث، والتي يجب ألا تُنسى دروسها أبدا. لقد علمتنا أهوال الحرب - التي نجمت، في جملة أمور، عن النظام المتعدد الأطراف غير الفعال السائد بين الحربين العالميتين - أننا بحاجة إلى نظام من شأنه أن يحد من الإرادة الذاتية للدول وغطرستها.

وقد أدى نطاق الحرب وحجمها إلى قيام البشرية ببدء العمل بآليات لمنع حدوث هذا الشر مرة أخرى. وأدى ذلك بدوره إلى تعزيز التعاون الدولي وإنشاء الأمم المتحدة التي سعت منذ أكثر من سبعة

آسيا. ولا تزال الحرب العالمية الثانية أكبر مشاركة عسكرية في تاريخ شبه القارة الهندية.

وعلى الرغم من أن الهند كانت تحت الاحتلال الاستعماري، فقد ساهمت بـ ٢,٥ مليون جندي، قاتلوا في كل مسرح من مسارح الحرب العالمية الثانية - من شمال أفريقيا إلى أوروبا والشرق حتى هونغ كونغ. كما كان الجيش الهندي أكبر قوة تطوعية على الإطلاق في

التاريخ، وتوفي منهم ٨٧ ٠٠٠ أو قُتلوا وأصيب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص بجروح خطيرة. ولا يمكننا أيضا أن ننسى تضحيات إخواننا وأخواتنا الآسيويين والأفارقة وغيرهم الذين قاتلوا وماتوا من أجل حرية القوى المتحالفة على الرغم من أنهم كانوا تحت نير الحكم الاستعماري.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية، يتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بأهم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية - وهي كفالة تجنب الأجيال المقبلة ويلات الحرب.

لقد برز الإرهاب بوصفه إحدى وسائل شن الحرب في العالم المعاصر. وهو يهدد بتوريط العالم في مذبة مماثلة لتلك التي شهدناها خلال الحربين العالميتين. إن الإرهاب ظاهرة عالمية ولا يمكن دحره إلا بالعمل العالمي. فلنعد تكريس أنفسنا لنحارب أشكال الحرب المعاصرة ونكفل عالما أكثر سلاما وأمنا.

السيدة علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، إننا نخلد اليوم مناسبة تاريخية هامة غيرت وجه العالم كما نعرفه: وهي الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لنهاية الحرب العالمية الثانية، ونستذكر ضحاياها.

تلك الحرب التي لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق أو القسوة، والتي شكلت مأساة كبيرة لشعوب الأرض بأسرها، وبخاصة لمن تجرأوا ووقفوا في طريق النازية. لقد غيرت الحرب مسار التاريخ العالمي

نثمن ذكرى المعاناة والتضحيات وأن نتعلم الدروس التي خلفها النزاع الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية الحديث، تماما كما أن علينا واجب مواجهة وصد كل محاولة للتقليل من شأن أحداث الحرب العالمية الثانية. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نهئى رؤية لمستقبل أكثر إشراقاً، يقوم على القيم المشتركة للحرية والتعاون والتفاهم والتسامح واحترام التنوع وحقوق الإنسان.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية. ونشكر أيضا وفد الاتحاد الروسي على ريادته في اعتماد القرار ٧٥/٥، الذي دعا إلى عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون للاتحاد الروسي لاستضافته مسيرة يوم النصر في الساحة الحمراء في احتفالات ٢٤ حزيران/يونيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين. وكان وزير دفاع بلدنا حاضرا في تلك المناسبة، وشاركت في العرض وحدة من القوات المسلحة الهندية تمثل ثلاثة أسلحة.

لا يمكن أن يكون هناك قياس إحصائي حقيقي للتكلفة البشرية والمادية للحرب العالمية الثانية. ولا يمكن لأي رقم أن يحدد مقدار ما شهدته العالم من خسائر بشرية وحرمان ومعاناة، أو تفكك الشعوب والحياة الاقتصادية، أو التدمير المادي الهائل للممتلكات. ونحيي الشباب الشجعان والنساء والشعوب في جميع البلدان، الذين قاتلوا من أجل إنقاذ العالم. وشارك الجنود الهنود في المجهود الحربي بالملايين وتكبّدوا خسائر فادحة.

ومن المحبط أن نلاحظ أنه على الرغم من مساهمة آلاف المتطوعين من العالم المستعمر في الجهود الحربية التي تبذلها قوات الحلفاء، فإن مساهمة هؤلاء الرجال والنساء الشجعان لم تُمنح التقدير الواجب. وعلى الرغم من أن جبهات القتال في أوروبا قد صوّرت بطريقة رومانسية في الروايات وكتب التاريخ والأفلام، فقد دارت معظم الحرب في مستعمرات تسيطر عليها الدول الاستعمارية وعلى تلك المستعمرات، مع امتداد الخطوط الأمامية من شمال أفريقيا إلى شرق

وختاماً السيد الرئيس، إن بلدي، سورية، يثمن عالياً تضحيات الشعوب في هزيمته التحالف النازي والفاشي. ويعيد تأكيده على إيمانه والتزامه بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، التي وقّع بلدي على ميثاقها مع غيره من الأعضاء المؤسسين في سان فرانسيسكو. كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى توحيد جهودها في التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، لكي نتجنب، في نهاية المطاف، الويلات التي ذاقها عالمنا مرتين خلال قرن واحد. ولنتذكر جميعاً ما قاله ابن خلدون، المفكر العربي الشهير، وأقتبس "النوع الإنساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون".

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في التأكيد على أهمية هذه الجلسة الرسمية الخاصة للجمعية العامة. لقد جلبت الحرب العالمية الثانية للبشرية أحرزنا تفوق الوصف. وكان نطاقها والخسائر في الأرواح والممتلكات غير مسبوقة. وينبغي ألا ننسى أبداً أهوال الحرب والتضحيات التي قدمت والضحايا.

إن جلسة اليوم تتيح لنا فرصة للإشادة بمن قاتلوا من أجل السلام والحرية والكرامة الإنسانية، وإحياء ذكرى الملايين العديدة من ضحايا الحرب العالمية الثانية، وتذكر فظائعها ودمارها المروعين. لقد طالت الحرب جميع القارات والشعوب، ولم تجنب أحداً الألم والمعاناة. ولا توجد أسرة واحدة في بلدي لم تتأثر بطريقة أو بأخرى بالحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الأعمال العدائية وقعت خارج أراضي أذربيجان، فقد تعرض شعبنا لمحنة قاسية وتجاوزها، وقدم إسهامه في النصر.

وحشدت أذربيجان من أجل الجيش أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من أبناءها وبناتها الذين ضحى نصفهم بأرواحهم. كما قاتل العديد من الأذريين كأفراد في المقاومة في فرنسا وإيطاليا وبولندا وهولندا ويوغوسلافيا السابقة.

ولم يتحقق النصر في ساحة المعركة فحسب، بل في الداخل أيضاً. وفي إطار زمني قصير جداً، أنشأت أذربيجان مصانع لإنتاج

ومصير الناس وخريطة العالم. فقد كانت بلا شك تهديداً خطيراً للمبادئ التي بنيت عليها الحضارة الإنسانية.

لقد عانى المجتمع الدولي مخاضاً عسيراً، وولدت منظمتنا هذه من رحم تلك المعاناة. فجاء ميثاقها ليكرس الإطار القانوني الدولي والمبادئ الجوهرية التي يستند إليها بنیان العلاقات الدولية المتمثلة في احترام السيادة والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلاً.

وكان الانتصار على النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية؛ التي تعهد المنتصرون فيها، وبلدي منهم، بتضافر جهودهم لحفظ السلم والأمن الدوليين وتجنب البشرية ويلات الحروب التي جلبت عليها مرتين أهوالاً، عجز عنها الطاعون الأسود الذي اجتاح أوروبا والعالم في القرون الوسطى. كان الانتصار تجسيدا لتلك الأسس، وإعمالاً للتعاون الدولي والإقليمي، والنهوض بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الأساسية.

إن تحريف التاريخ هو أمر خطير، لأنه يزعزع أسس النظام العالمي الحديث، الذي تطور بعد نهاية الحرب؛ ويخلق مناخاً سيئاً يشجع على انتشار النازية الجديدة وكرهية الأجانب. وفي هذا السياق، فإن ما نسمعه من تحريف لحقائق الحرب العالمية الثانية من قبل دول معينة، تنكر ما قدمه الاتحاد السوفياتي وخليفته الاتحاد الروسي، من ما يزيد عن ٢٧ مليون ضحية في مواجهه النازية، يثير قلقنا واستهجاننا وإدانتنا.

كما يأسف وفد بلدي من استمرار الحرب المعلنة في عدد من الدول، ضد النُصَب والمواقع التذكارية لذكرى أولئك الذين حاربوا في صفوف الحلفاء. إن من ينكر تلك التضحيات، لن يصعب عليه تحريف نضال سورية، شعباً وجيشاً وقيادة، في مواجهة أخطبوط الإرهاب الدولي متعدد الأشكال ومتنوع التسميات. إن هذا التراجع في الوعي الجماعي لمخاطر الحروب والصدمات والمواجهات يثير قلقنا البالغ.

شُنت بقسوة لا ترحم ولا تلين ولم يسبق لها مثيل. وقُتل أكثر من ٧٥ مليون شخص وأصيب الملايين بالشلل، ناهيك عن الأعداد الكبيرة من الأرامل أو اليتامى.

لقد حارب شعب الاتحاد السوفياتي السابق بشجاعة في مواجهة الألم والتهديدات القاتلة والحرمان، على الخطوط الأمامية وفي المؤخرة من أجل كرامتنا وحررتنا وسلامنا. كما قاتل نحو مليوني شخص من أوزبكستان في تلك الحرب. ومن بين هؤلاء، لقي ٥٣٨ ٠٠٠ شخص حتفهم في ساحة المعركة وأصيب ٦٠ ٠٠٠ منهم بإعاقات وقُدد أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص خلال الحرب. ومنح ما مجموعه ١٢٠ ٠٠٠ مواطن أوزبكي أوسمة عسكرية مختلفة، بما في ذلك من بعض البلدان الأوروبية. وخلال الحرب، تم إجلاء أكثر من ١,٥ مليون شخص من جمهوريات أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق إلى أوزبكستان، بمن فيهم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل. وتكفلت أسر كثيرة بالأيتام. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك تعاطف أسرة أحد الحدادين، السيد شام أحمدوف، التي تبنت ١٥ يتيمًا من مختلف الجنسيات لتنشئتهم وتربيتهم كأطفالهم.

إن انتصار الحرب العالمية الثانية جزء من تاريخ العالم، وهو جزء لا يتجزأ من شعب الاتحاد السوفياتي السابق. لقد دفع العالم كله ثمنًا باهظًا للانتصار على الفاشية. ولذلك، ينبغي ألا ننسى أبدًا ويلات الحرب العالمية الثانية. ويجب أن نبقى تلك الذكريات حية لنعلم الأجيال الشابة ونساعد على تنشئة أحفاد محبين للسلام. وينبغي أن نعزز الأمم المتحدة ون دعم تحقيق أهدافها من خلال تهيئة أجواء من الثقة والتفاهم بين الشعوب والدول لتعزيز السلام والاستقرار العالميين.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لانتها الحرب العالمية الثانية فرصةً لنتذكر كل من ضحوا بأرواحهم من أجل مستقبل العالم السلمي، ونشيد بهم. لقد أسهم الشعب الأرمني إسهامًا كبيرًا في الانتصار في الحرب العالمية الثانية. إذ شارك حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ أرمني في الحرب ولم يعد أكثر من نصفهم من ساحات القتال.

الذخائر والأسلحة، واستضافت مشاريع صناعية نُقلت من مسرح الحرب.

والبطولة الحقيقية هي خدمة شعب أذربيجان وتقانيه، الذي عمل ليلا ونهارا في إنتاج النفط. وخلال الحرب العالمية الثانية، أمنت باكو - وهي أحد أكبر منتجي النفط ومورديه - إنتاج نحو ٨٠ في المائة من جميع النفط المستخرج في الاتحاد السوفياتي السابق بأكمله، و ٩٠ في المائة من المزيج البترولي، و ٩٦ في المائة من زيوت التشحيم. وكانت كل أربع طائرات ودبابات وشاحنات سوفياتية من أصل خمس استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية تعمل على الوقود المنتج في مصافي باكو من النفط المستخرج من حقول النفط في باكو.

وما زالت دروس الحرب العالمية الثانية هامة لتشكيل عالمنا المعاصر ومستقبل العلاقات الدولية. إن الرغبة في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب قد ألهمت البلدان لإنشاء آلية لصون السلم والأمن الدوليين: الأمم المتحدة، منظمنا. وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة، أثبت النجاح في إنشاء مؤسسات قضائية متعددة الجنسيات بغرض الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم ذات البعد والنطاق الدوليين ومعاقبته مدي ما يمكن أن تحققه العدالة الدولية من فعالية عندما تتوفر الإرادة السياسية لدعمها.

ويجب أن يكون هذا الاحتفال فرصة لنا لنؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولنوحد جهودنا في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وتعزيز أدوات إنهاء الإفلات من العقاب.

السيد إبراجيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذا الحدث الهام إحياء لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

قبل خمسة وسبعين عاما، تحرر العالم من الفاشية والتفوق العنصري والإذلال والخوف. لقد قدمت جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق تضحيات كبيرة لتحقيق النصر في تلك الحرب المروعة، التي

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جيبوتي باسم مجموعة الدول الأفريقية. كما نشكر الاتحاد الروسي على هذه المبادرة.

إن لجنوب أفريقيا تاريخاً مشتركاً وفخوراً مع تلك القوى التي حققت الانتصار على الفاشية من أجل إنقاذ العالم من نير العبودية والكارثة خلال الحرب العالمية الثانية. وقد تطوع ما مجموعه ٠٠٠ ٣٣٤ جنوب أفريقي من جميع الأعراق والخلفيات للقتال في مختلف الساحات التي جرت فيها الحرب. وكان للنصر وقّع كبير وتأثير على نهاية النظام الاستعماري، مما أدى إلى ظهور الاستقلال في آسيا وأفريقيا. ومهد ذلك الانتصار أيضاً الطريق لتكثيف الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. كما أمكن تحقيق استقلال الدول التي كانت تخضع للحكم الاستعماري، مثل دولتنا، بفضل النزعة الأممية الجبارة التي انتصرت على الشر خلال الحرب العالمية الثانية.

وتسجل لجنة مقابر الحرب التابعة للكومنولث ١١ ٠٠٠ قبر لجنوب أفريقيين معروفة هويتهم لقوا حتفهم خلال الحرب العالمية الثانية. ولذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان مواصلة احترام القبور والنصب التذكارية للذين لقوا حتفهم في الحرب العالمية الثانية. فهذه النصب التذكارية تكتسي أهمية لأنها بمثابة شواهد تاريخية؛ إذ إنها تربط الماضي بالحاضر وتمكننا جميعاً من تذكر واحترام تضحيات الذين ماتوا أو قاتلوا أو شاركوا في الحرب أو تأثروا بها.

لقد شهدت الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهور مؤسسات عالمية للحكم مثل الأمم المتحدة، التي أنشئت بمقاصد ومبادئ واضحة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة - وفي مقدمتها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وشركاءها أن يواصلوا حماية وتعزيز النظام الأساسي لتعددية الأطراف، الذي أثبت قيمته على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية.

ولذلك، فإن جنوب أفريقيا تغتتم هذه الفرصة لتؤكد من جديد إيماننا الراسخ بتعددية الأطراف والقانون الدولي والتزامنا بهما. ونعتقد

ومهد هذا الانتصار الطريق لإنشاء الأمم المتحدة بوصفها مسعى مشتركاً للبشرية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في النظام العالمي الجديد، ويرتكز على هدف إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدئي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وبفضل ذلك المبدأ، ازدادت عضوية أسرة الأمم المتحدة زيادة كبيرة منذ تأسيسها.

وعلى الرغم من الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، ما زلنا نواجه النزاعات المسلحة والعنف وعدم الاستقرار المُصدِّرين واستخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفظائع وجرائم الحرب، بما في ذلك في منطقتنا. وكان على ذرية الأرمن، الذين قاتلوا في ساحات الحرب العالمية الثانية دفاعاً عن حرية البشرية، أن يهبوا مرة أخرى للدفاع عن ديارهم وحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف وحقهم في أن يقرروا مستقبلهم بحرية.

وفي القرن الحادي والعشرين، ما زلنا نشهد سياسات الكراهية التي تقودها الدولة وتشجيع جرائم الكراهية والفظائع التي تستهدف الإبادة الكاملة لجماعات عرقية ودينية ومحو أي أثر لوجودها الحضاري في وطنها التاريخي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعصب وغرس بذور خطاب الكراهية القائمة على الهوية ودق طبول الحرب وإنكار جرائم الماضي، ولا سيما على أعلى المستويات السياسية، هي ظواهر إذا لم تُعالج على النحو الصحيح، يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب فظائع جماعية جديدة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يرد بحزم على استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات. ومن خلال الالتزام بمبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والحل السلمي للنزاعات، يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تركز على التصدي الجماعي للأخطار الناشئة التي تهدد السلم والأمن في عصرنا الحديث.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤيد جمهورية بيلاروس البيانين اللذين أدلى بهما في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية كل من ممثل الاتحاد الروسي، باسم الدول الأعضاء والمشاركين في تقديم القرار ٥/٧٥، وممثل طاجيكستان، باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

لقد أسهمت جمهورية بيلاروس، إلى جانب الدول الشقيقة، إسهاماً قيماً في ذلك النصر العظيم. لقد أنهى ذلك الحدث التاريخي أكثر الحروب دموية وتدميراً في التاريخ. وأدت الحرب إلى مقتل الملايين وتسببت في معاناة شديدة للبشرية جمعاء. وأتاح النصر المجال لإنشاء الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

لقد سمعنا في الآونة الأخيرة أصواتاً مشككة تطرح تساؤلات بشأن مدى حاجة العالم اليوم إلى أن يتذكر دروس الحرب العالمية الثانية. وهذا ليس الوقت المناسب لطى صفحة هذا الفصل من التاريخ. ولن يأتي أبداً الوقت المناسب للقيام بذلك، لأن اليوم الأخير الذي ننتذكرها فيه سيكون اليوم الأول من الحرب العالمية الأخيرة.

إن ذاكرتنا لهذا الحدث تمثل واجبنا تجاه الملايين من الضحايا وكل الذين تحلوا بالشجاعة الكافية لدردى ضغوطات النازية. إن ذاكرتنا هي مستقبلنا؛ ومن ينسون دروس التاريخ يضطرون إلى تكرارها. وينتفكر الدول بجدية في اتباع الاستراتيجيات التي تركّز على التفوق الإقليمي أو العالمي، في حين أن قيم ضبط النفس والتسامح والتراحم تتراجع وتعتبر ضعفاً؛ وفي ظل التهديدات الواسعة الانتشار باستخدام القوة وفرض الجزاءات؛ والاستراتيجيات السياسية والعسكرية التي تتوخى الاستيلاء على أجزاء من دول أخرى؛ واستخدام أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية – لا نعتقد أنه تم استيعاب الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية.

نواجه اليوم حرباً أخرى – أي التلاعب بالتاريخ وتشويهه، وتمجيد النازية بالمسيرات النازية الجديدة، وهي حرب ضد ذكرى الأبطال الذين قاتلوا النازية، وبفضلهم نحن جميعاً هنا اليوم. هذا أمر ساخر وجبان ومريب. لا كرامة فيه ولا شجاعة. إن الحرب ضد النُصَب التذكارية

أن النهوض بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق سلام دائم ومستدام من خلال الدبلوماسية، بما في ذلك في التعامل مع التحديات المعاصرة، يحتم على الدول الأعضاء أن تعمل معا في تعاون وشراكة.

وتمثل جائحة مرض فيروس كورونا آخر تحد عالمي يتطلب استجابة قوية متعددة الأطراف من المجتمع الدولي من أجل معالجة آثارها المتعددة الأبعاد على الصحة والتنمية والسلام والأمن وسبل العيش بشكل عام.

ولذلك، نحن بحاجة إلى موقف موحد لمعارضة المواقف القومية والفاشية الضيقة التي يتمسك بها البعض الذين يسعون إلى إضعاف وهزيمة تعددية الأطراف وتعزيز النزعة الأحادية والانعزالية. ومن شأن إضعاف تعددية الأطراف والقانون الدولي التقليل من احتمالات تحقيق السلام والأمن الدوليين وزيادة تفاقم التحديات والتهديدات الحالية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية، من دواعي القلق أن يظل نظام الحكم العالمي ومؤسساته الرئيسية دون إصلاح إلى حد كبير وغير ممثلين لعالم اليوم. وعلينا أن نحدث تغييرات في النظام ونعجل بإصلاح الأجهزة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن. ونعتقد أن الإصلاح سيجعل تلك المؤسسات أكثر فعالية في اضطلاعها بواجباتها وسيحسن قدرتها على القيام بمهمة صون السلم والأمن الدوليين وإنشاء نظام دولي عادل ومنصف وتمثيلي.

في الختام، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاى الحرب العالمية الثانية، فلننصوّر عالماً جديداً، على حد تعبير نيلسون مانديلا:

”يجب أن يكون عالماً من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، عالماً متحرراً من أهوال الفقر والجوع والحرمان والجهل؛ وخال من التهديد وأفة الحروب الأهلية والعُدوان الخارجي وغير مثقل بالمأساة الكبرى للملايين الذين أجبروا على أن يصبحوا لاجئين“.

السير في الشوارع وهم يرتدون الرموز الدينية. وتوفر هذه الجائحة أرضاً خصبة لنمو المعاداة القديمة والجديدة للسامية.

وهناك دلائل واضحة جداً على أن شيئاً سيئاً سيحصل. قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن ذات مرة: "إذا قال عدو إنه يسعى لتدميرنا، فصدقوه؛ ولا تشكوا فيه للحظة واحدة".

لقد علمنا التاريخ أنه يجب أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا، الآن وإلى الأبد. ودولة إسرائيل هي تجسيد لهذا الدرس. فلننتقم تطويق اليهود أبداً مثل الماشية والسير بهم إلى حتفهم. ولن يفكر العالم مرة أخرى في أن اليهود يمكن استهدافهم دون عقاب. نحن نعرف الشر الذي يستطيعه البشر، ونعلم أن بعض الأشياء تستحق القتال من أجلها. والحرية تستحق أن يُقاتل المرء من أجلها؛ والمساواة تستحق أن يُقاتل المرء من أجلها؛ والديمقراطية تستحق أن يُقاتل المرء من أجلها؛ قبل خمسة وسبعين عاماً، ضحى جيل من الرجال والنساء بحياتهم في الحرب حتى يتمكن من وراثة الحرية والمساواة والديمقراطية. ولا يمكننا أن نسمح بأن تذهب تضحياتهم سدى. ويجب أن نستمر في الكفاح بشجاعة واقتناع من أجل المثل العليا التي عاشوا وماتوا من أجلها.

السيد وارايش (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): كانت الحرب العالمية الثانية أكثر الحروب تدميراً في تاريخ البشرية. وسعت أيديولوجياتها الفاشية، القائمة على مفاهيم التفوق العرقي، إلى فرض النظرة الشمولية في جميع أنحاء العالم. فقد أزهقت ملايين الأرواح بسبب ذلك الطموح النهم للهيمنة والسيطرة العالمية. ومن ساحات القتال الخضر في شرق آسيا إلى الامتدادات الصحراوية الشاسعة في الشرق الأوسط وأفريقيا، سطر سكان شبه القارة، بما في ذلك من المناطق التي تشكل باكستان، على الرغم من أنهم كانوا تحت نير الاستعمار، قصة بطولة وبسالة لا مثيل لهما في نضالهم. وإذ نحبي التضحية التي قدمها كل هؤلاء الضحايا، يجب علينا أيضاً أن نفكر في دروس الحرب العالمية الثانية.

سهلة لأنها ليست انتصاراً في ساحة المعركة. إنها محاولة متعمدة لإخفاء التاريخ الحقيقي. إن التلاعب بالتاريخ وبناتج الحرب العالمية الثانية أمر خطير. ويجب علينا أن نتحمل جميعاً المسؤولية عن التاريخ من أجل شعوبنا والمجتمع الدولي.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد خرجت أوروبا من قبضة الطغيان بعد أحلك السنوات في تاريخها قبل خمسة وسبعين عاماً. ونحن مدينون بحريتنا إلى شجاعة وتصميم جيوش الحلفاء - الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي وكندا وفرنسا وبلدان أخرى - التي حاربت من أجل استعادة الحرية في العالم. إن الدول التي اجتمعت لهزم النازيين وحلفائهم لم تتفق دائماً، ولكنها، على الرغم من خلافاتها السياسية، كانت تعرف أنه يجب أن يتوقف ذلك الشر. وكانت الخسائر هائلة. فالروس وحدهم فقدوا أكثر من ٢٠ مليون شخص. ولن ينسى شعب إسرائيل أبداً شجاعة الشعب الروسي وتضحياته.

واليوم نكرم كل من جعل ذلك النصر ممكناً. كما نحزن لعشرات الملايين من الضحايا الذين سقطوا في أحلك ساعات التاريخ. وبالنسبة لإسرائيل والشعب اليهودي، فإن الحرب العالمية الثانية مرادفة للمحرقة. فقد تمزقت الأسر، ودمرت مجتمعات نابضة بالحياة، وقتل ثلث الشعب اليهودي، بما في ذلك ١,٢ مليون طفل. والأرقام الموشومة على أذرع آبائنا وأجدادنا هي تذكير دائم بالأهوال التي عانوا منها، في الوقت الذي كان فيه الشخص رقماً وليس والد شخص ما أو أخوه أو ابنه.

إن مرور الوقت الآن يهدد بتعتيم ذاكرة العالم. وبمرور كل عام، يتضاءل عدد الناجين والمحاربين القدامى والشهود الباقين لسرد تجربتهم المباشرة. ولذلك تقع على عاتقنا مسؤولية الحفاظ على ذاكرة الماضي وضمان نقل دروس التاريخ إلى الأجيال المقبلة.

ولكن الحرية تتعرض مرة أخرى للهجوم في أوروبا وفي أماكن أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم. ومرارا وتكراراً، في قلب أوروبا، يمكن سماع الغوغاء الغاضبين يرددون هتافات ضد اليهود، ويتم مهاجمة المعابد اليهودية وغيرها من المؤسسات الدينية. ويخشى اليهود

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

تقرير لجنة وثائق التفويض (A/75/606)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار بعنوان "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين"، أوصت به اللجنة في الفقرة ١٣ من تقريرها. أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض، السيد كينيدي غودفري غاستورن، ممثل تنزانيا.

السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن لجنة وثائق التفويض أن أقدم تقرير اللجنة عن وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين، على النحو الوارد في الوثيقة A/75/606.

بعد أن نظرت لجنة وثائق التفويض في وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والسبعين في جلستها المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، اعتمدت دون تصويت مشروع قرار بقبول وثائق التفويض تلك. وأوصت اللجنة أيضاً الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والسبعين، على النحو الوارد في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة.

وأود أن أشير إلى أنه منذ يوم اجتماع اللجنة، تلقى أمين اللجنة وثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب بموجب المادة ٢٧ من النظام الداخلي فيما يتعلق بالبرازيل وكمبوديا والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك فإن مشروع القرار الذي يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض معروض على الجمعية العامة لاعتماده.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كاداري (ألبانيا).

أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة ولأمانة العامة على تيسير عملنا.

أولاً، لا تحدث الفظائع الخطيرة أو الجرائم ضد الإنسانية بين عشية وضحاها. فهي تنشأ مع مرور الوقت في مزيج سام من التعصب والكراهية والرجعية. إن خطاب الكراهية نذيرٌ بارتكاب جرائم وحشية.

ثانياً، سيتجاهل المجتمع الدولي خطر الأيديولوجيات الفاشية والتفوقية معروضاً نفسه للخطر. والملايين من الأرواح التي أزهقت في جميع أنحاء العالم تذكرنا بشكل صارخ بأن التقاعس عن العمل ليس خياراً.

ثالثاً، سياسة التهذئة لا تنجح مطلقاً مع الأيديولوجيات الفاشية. بل إنها تشجعها. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لهزيمة الأيديولوجيات الشمولية.

ولأسف، نشهد انبعاثاً عالمياً للأيديولوجيات الفاشية، وخطاب الكراهية، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، والتحريض على العنف، وأعمال العنف الوحشية. وقد تفاقمَت هذه الاتجاهات بسبب جائحة فيروس كورونا، وهو أخطر أزمة عالمية منذ تأسيس الأمم المتحدة.

والجرائم الخطيرة ضد الإنسانية هي الإرث المأساوي للحرب العالمية الثانية. وينبغي ألا نكرر نفس الخطأ بغض الطرف عن التهديدات المعاصرة والناشئة. وعندئذ فقط يمكننا أن نفي بالمثل العليا الثابتة لميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في الجلسة الرسمية الخاصة للجمعية العامة إحياءً لذكرى جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

أجزاء التقرير والقرار التي يمكن تفسيرها على أنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):
نشكر الجمعية العامة لقبولها وثائق تفويض وفدنا بصفتنا الممثلين الوحيدين والشرعيين لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وهذا القرار اعتراف بالإرادة السيادية لشعبنا في انتخاب حكومته في سلام. وهو اعتراف بحقنا في تقرير المصير والتزامنا بالقانون الدولي.

إن استخدام الجمعية العامة لمهاجمة الدول الأعضاء هو اعتداء على كامل منظومة العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم شهدنا فشل ممارسة غير قانونية كان من شأنها أن تسمح لمجموعة من البلدان بتعيين سلطات وممثلين دبلوماسيين لبلدان أخرى، رفضاً للإرادة السيادية لشعوبها.

لقد شنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حملة عدوان استعماري على بلدي. وفي العام الماضي، نفذت عملية العلم الزائف من أجل تبرير غزو أجنبي. ثم أحضرت نائب رئيسها، مايك بنس، إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8506) لطردنا من الأمم المتحدة. وبعد بضعة أيام، شجعت الانقلاب الذي عرّض السلام في المنطقة للخطر.

وفي هذا العام، هددت الولايات المتحدة باستخدام قواتها العسكرية على حدودنا وهي تبحث عن أعذار، للغزو ونظمت هجوماً إرهابياً باستخدام مرتزقة على مقربة من عاصمتنا. كما أنها سرقت أموالنا التي تحتفظ بها المصارف الدولية، ومنعتنا من شراء الأغذية والأدوية، ومن بيع نفطنا، بهدف تدمير - من خلال الجوع والمرض - رغبة شعبنا في الحرية. وقد تم كل ذلك في خضم أسوأ جائحة تضرب البشرية في عام. هذا استعمار القرن الحادي والعشرين ينفذ على مرأى العالم. إنه ازدياد للحريات السياسية وحقوق الإنسان لشعوب العالم.

لكن الكراهية تسمم أفكار الذين يكرهون. ونرى الآن أن الذين بدأوا بمحاولة انقلاب في فنزويلا انتهوا بمحاولة انقلاب في الولايات

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبتُّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين"، الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٣ من تقريرها.

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٥/١٩).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فيلاسكويس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أتكلم اليوم باسم وفود بلدان مجموعة ليما: باراغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا وكندا وهندوراس، فضلاً عن وفود أستراليا، إسرائيل، إكوادور، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جورجيا، السلفادور، المملكة المتحدة، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف التسجيل في المحضر أن الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض لدورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين (A/75/606) ينبغي عدم تفسيره على أنه اعتراف ضمني من جانب تلك البلدان بنظام نيكولاس مادورو موروس أو بممثليه المعيّنين في الجمعية.

وبالإضافة إلى بلداننا، فإن أكثر من ٥٠ دولة لا تعترف بالنظام غير الشرعي للسيد مادورو في فنزويلا. بل إنها تعترف بالسيد خوان غوايدو بصفته رئيساً بالنيابة لفنزويلا.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
يرحب وفد جمهورية إيران الإسلامية بعمل لجنة وثائق التفويض ويشكر رئيسها، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة، على تقرير اللجنة (A/75/606).

لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٥/١٩، الذي أوصت به اللجنة. ومع ذلك أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على

مشروع قرار (A/75/L.28)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/75/L.28.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية) باسم ٩٩ مشاركا في تقديم مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" على النحو الوارد في الوثيقة A/75/L.28.

وفي هذا العام، ونظرا للقيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، قررنا التمديد التقني للقرار ٧٤/٢١، الذي اعتُمد في العام الماضي. ويتضمن مشروع القرار A/75/L.28 استكمالات تقنية للفقرات الرابعة والرابعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين من الديباجة، وكذلك الفقرتين ٢٠ و ٢١ من المنطوق. وتشمل المعلومات المستكملة إشارات إلى المنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، الذي عقده رئيس الجمعية في ١٠ أيلول/سبتمبر عبر الإنترنت بشأن موضوع "ثقافة السلام: تغيير عالمنا ليصبح أفضل في عصر كوفيد-١٩"، والموجز الذي أعده الرئيس للاجتماع. وأقرّ المنتدى الرفيع المستوى بأهمية ثقافة السلام في الاستجابة للأزمة غير المسبوقة التي تفرضها الجائحة. ونشكر الوفود المقدمة لمشروع القرار على ما قدمته من اقتراحات ومشورة قيّمة، ونعرب عن امتناننا لكل على تفهمهم وتعاونهم.

وبعد الاحتفال الناجح في العام الماضي بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، عاد مشروع القرار إلى شكله الأصلي. ويطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظر في عقد منتدى رفيع المستوى بشأن ثقافة السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وكما حدث في السنوات السابقة، نتطلع إلى العمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة لجعل حدث العام القادم نجاحاً آخر.

وقد تطورت فكرة ثقافة السلام، التي بدأت في عام ١٩٩٩ كمشروع متواضع، بمرور الوقت ومع ولاية الجمعية العامة إلى موضوع

المتحدة. إذ لا يعترف الرئيس ترامب بانتخابات فنزويلا، لكنه أيضاً لا يعترف بإرادة الناخبين في بلده. ولهذا السبب فهو مرفوض في الأمم المتحدة، تماماً كما هو الحال في بلده.

ويوم الأحد القادم، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ستجرى انتخابات في فنزويلا بغية اختيار مصيرنا في الحرية والسلام. ونأمل أن تعترف الأقلية - البلدان التي دعمت المغامرة الاستعمارية الأمريكية - بأخطائها وأن تنضم إلى غالبية المجتمع الدولي، الذي يقبل هنا والآن إرادة شعبنا وشرعية حكومتنا. فنزويلا ستكون دائما حرة وذات سيادة.

السيدة يانو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب نيكاراغوا بعمل لجنة وثائق التفويض وتؤيد توصيتها للجمعية العامة، التي، في رأينا، ملتزمة التزاما شديدا بالنظام الداخلي وميثاق الأمم المتحدة حيث إنها تتعلق بوثائق تفويض الدول الأعضاء.

وتقيم نيكاراغوا علاقاتها الدولية على أساس السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات. ولجمهورية فنزويلا البوليفارية رئيس دستوري واحد، تم انتخابه ديمقراطيا من قبل شعبها - الرئيس نيكولاس مادورو موروس. ونحن نعرب له عن دعمنا وتضامننا الكاملين، كما فعلنا دائما. والحالة في ذلك البلد الشقيق شأن داخلي، تعود معالجته إلى أشقائنا الفنزويليين وفقا لدستورهم وقوانينهم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم شرحاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال والبند ٣ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/75/233)

وقد عقدت بلدان التحالف مؤخراً أول منتدى سنوي للوزراء في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على هامش الاجتماع الوزاري الثالث لتعزيز حرية الدين أو المعتقد، الذي استضافته بولندا. وجددنا التزامنا برؤية مشتركة للنهوض بحرية الدين أو المعتقد للجميع في عالم، كما تشير الدراسات، يعيش فيه أكثر من ٨٠ في المائة من الناس في بلدان تفرض قيوداً على حرية ممارسة العقيدة والمعتقدات.

وحرية الدين أو المعتقد جزء لا يتجزأ من الإطار الدولي لحقوق الإنسان. إنه أمر مهم للجميع وفي كل مكان. ولهذا السبب، ستظل بلداننا منخرطة في العمل وتجاهر بحرية الدين أو المعتقد للجميع، بما في ذلك حق الأفراد في اعتناق أي معتقد، أو عدم اعتناقه، وفي تغيير دينهم أو معتقدتهم، وفي حق جميع الأشخاص في إشهار دينهم أو معتقدتهم، سواء بمفردهم أو مع جماعة من الأفراد، عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم.

ويدعو التحالف أعضاء الأمم المتحدة الملتزمين بدعم الحق في حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد إلى الانضمام إلينا في كفاحنا ضد الاضطهاد والكرهية. ولا يمكن أن يسهم ذلك إلا في تعزيز الكرامة والقيمة المتأصلة للجميع، فضلاً عن تعزيز ثقافة السلام والتفاهم على نطاق العالم.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي بروني دار السلام.

في البداية، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره (A/75/233) في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال. ويسرنا أن نلاحظ أهمية ونطاق جهود الترويج لثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات والتعاون التي تضطلع بها المنظمة.

مهمين، حيث أحدثت آثاراً أكبر وحصلت على اعتراف أوسع في جميع الخطابات الرئيسية للأمم المتحدة. وفي سيناريو الأمن العالمي السريع التغير، ثبت أن هذا المفهوم أداة مفيدة لاستكمال التزامات ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام في العالم. وخلال هذه الجائحة، حيث نشهد تزايد التعصب، ازدادت أهمية الفكرة. ونأمل أن نتغلب على التحديات التي يمثلها مرض فيروس كورونا بمواصلة نشر رسالة ثقافة السلام.

وفي آخر إحصاء قمتُ به، انضم ٩٩ بلداً إلى مقامي مشروع القرار. والعدد الكبير من المشاركين في التقديم عبر الأقاليم دليل على التزام المجتمع الدولي الثابت بما لثقافة السلام من جاذبية عالمية.

وعلى مدى السنوات الـ ٢١ الماضية، أيدت الجمعية القيمة الدائمة لثقافة السلام باعتمادها مشروع القرار الرئيسي في إطار هذا البند من جدول الأعمال بتوافق الآراء، ونتوقع نفس التأييد هذا العام. ونشكر بإخلاص الوفود التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار. وننتطلع إلى أن يشارك المزيد من الوفود في تقديمه من القاعة قبل اعتماده.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نحن فخورون بمخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن أرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وكرواتيا، وكولومبيا، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطة، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، واليونان وبلدي، البرازيل بوصفها بلداناً أعضاء في التحالف الدولي لحرية الدين أو المعتقد.

والتحالف شبكة من البلدان ذات التفكير المماثل التي تلتزم التزاماً كاملاً بتعزيز حرية الدين أو المعتقد في جميع أنحاء العالم، استكمالاً للعمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة. ويستند عمل التحالف إلى مبدأ أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة. وتتكون هذه المجموعة المتنامية، التي تكونت في شباط/فبراير، من ٣٢ دولة من مناطق مختلفة، يتبع سكانها ديانات ومعتقدات ذات تنوع واسع النطاق.

الرابطة إلى بناء مجتمع شامل للجميع وقائم على القواعد، ومحوره الإنسان وجل اهتمامه الناس.

إن ثقافة الوقاية التي تنادي بها الرابطة هي إسهامنا في التنمية الكاملة لثقافة السلام. وإذ تعزز الرابطة ذلك المبدأ، فإنها تؤكد دائما أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف، وكلاهما أصبح أكثر أهمية في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وتجسد خطة العمل الأهمية التي توليها الرابطة لتنشيط الشباب في مجال السلام وتعدد الثقافات من أجل المضي قدما في ثقافة الوقاية وتعزيز الشعور الإقليمي بالانتماء وتقوية الهوية المشتركة. إن تركيز الرابطة على التنشيط يسلم بأن الدفاع عن السلام يجب أن يبنى في عقول الشباب. كما تُظهر خطة العمل التزامنا بمواصلة التمسك بمركزية الرابطة في الهيكل الإقليمي المتطور، وكذلك بمواصلة تعزيز القيم المشتركة وقواعد السلوك ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية بين الدول، من أجل المساهمة في صون وتعزيز السلام والاستقرار المستدامين والشاملين للجميع في المنطقة وخارجها.

وعلى الصعيد الدولي، تواصل الرابطة دعم خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن خطته المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. كما ندعم المبادرات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين من أجل المشاركة النشطة للنساء والشباب التي تعزز ثقافة السلام، مثل برنامج المتطوعين الشباب التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد أظهرت الرابطة في هذا العام التزامها بتعزيز دور المرأة من خلال عقد الدورة الاستثنائية لقادة الرابطة في مؤتمر القمة السادس والثلاثين للرابطة المعني بتمكين المرأة في العصر الرقمي، الذي عقد في ٢٦ حزيران/يونيه؛ والحوار الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والأمن المستدامين، الذي عقد في ١٠ أيلول/سبتمبر؛ ومؤتمر قمة القيادات النسائية للرابطة، الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على هامش مؤتمر القمة السابع

إن جنوب شرق آسيا منطقة تضم أكثر من ٦٤٠ مليون نسمة وعددا كبيرا من الأعراق والأديان واللغات والثقافات. ويشكل تنوع المنطقة الثري والتعايش السلمي فيها مصدرا للوحدة والوئام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ إنشائها قبل ٥٣ عاما. وهي تفهم ثقافة السلام فهما عميقا وتعتقها بوصفها قيمة أساسية، على النحو المكرس في إعلان بانكوك الصادر عام ١٩٦٧.

وفي عالم يواجه تحديات كثيرة، تسلم الرابطة بالحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الوقاية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وغيره من أشكال العنف والمسائل الاجتماعية مثل نزوح السكان والعوامل المزعزعة للاستقرار مثل الفقر وعدم المساواة. ولذلك، اعتمد قادة الرابطة في مؤتمر القمة الحادي والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقد في عام ٢٠١٧ الإعلان بشأن ثقافة الوقاية من أجل إقامة مجتمع صحي ومتناغم شامل للجميع ينعم بالسلام ويتمتع بالقدرة على مواجهة الأزمات، وهو ما يمثل نهجا يركز على المراحل الأولية إزاء صنع السياسات من أجل بناء ثقافة الوقاية وتعزيز قدرة الرابطة على الصمود.

وتتطوي ثقافة الوقاية التي تروج لها رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ستة محاور رئيسية - تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات ونشر ثقافة احترام الجميع وتوطيد ثقافة الحكم الرشيد على جميع المستويات والترويج لثقافة الصمود والاهتمام بالبيئة وتشجيع ثقافة أنماط الحياة الصحية وتعزيز ثقافة تدعم قيم الاعتدال. وفي ظل وجود أوجه التكامل بين رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كخلفية، فإن المحاور الستة لثقافة الوقاية التي تروج لها الرابطة تتماشى تماما مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع التركيز على مجالات رئيسية مثل التعليم وتمكين الشباب والقضاء على الفقر، من بين مجالات أخرى.

ومن أجل مواصلة تنفيذ الإعلان وتحقيقه، وضعت الرابطة خطة عمل بشأن ثقافة الوقاية في عام ٢٠١٩، وهي خطة استتارت بها حملات التوعية. ونعتقد أن تلك المبادرات ستسهم في تحقيق تطلع

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الرابطة بتعزيز ثقافة السلام واستعدادها للعمل مع الشركاء في المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل صون السلام والاستقرار العالميين، فضلا عن بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وشمولاً للجميع.

السيد محمد (ليبيا): بداية، يود وفد بلدي أن يعبر عن شكره لتنظيم هذه الجلسة التي تتيح لنا فرصة تقييم ما بذل من جهود على طريق تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز ثقافة السلام بين الأمم والشعوب والمجتمعات، وهو هدف يقع في صلب المبادئ والمقاصد التي تأسست من أجلها الأمم المتحدة. كما نود أن نشكر بكل تقدير وفد بنغلاديش على عرضه مشروع القرار A/75/L.28.

إن السلام هو أساس استقرار وأمن ورخاء الشعوب. فمن دونه، لا وجود لحياة مستقرة وتتعدى أسباب الازدهار وتتراجع كل فرص الحياة الكريمة لبني البشر. ومن هذا المنطلق، يعزز الاستعراض الدوري لهذا البند الجهود التي تضطلع بها هذه المنظمة حيث لم يعد دورها يقتصر على حل النزاعات والصراعات ومنع تصعيدها فقط، بل تركيز الاهتمام أيضاً على قضايا أخرى من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن بين تلك القضايا تشجيع ودعم ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات ونبذ خطاب الكراهية والتمييز بكل أشكاله.

ويوجد اليوم بين أيدينا عدد من الآليات التي إذا أحسنّا استثمارها، ستعزز حتما جهودنا نحو إرساء وتعزيز السلام، بما في ذلك استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية.

لقد شاهدنا العديد من الحوادث التي تؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار بين الأديان والحضارات والأخذ في الاعتبار حقيقة أن حرية الرأي يجب ألا تكون مطلقاً ذريعة للإساءة للأديان والرموز الدينية، مع التأكيد على أهمية عدم ربط أي عمل إرهابي بثقافة أو دين معين والتحذير من أن أي محاولة لتسويق هذه الأفكار غير المسؤولة لن يؤدي إلا إلى المزيد من الكراهية والانقسام وتشنيت

والثلاثين للرابطة؛ واعتماد بيان قادة مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن المرأة والسلام والأمن.

وإلى جانب عمل الرابطة مع الأمم المتحدة، فهي تلتزم التزاماً شديداً بالعمل مع شركائها في الحوار والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم لتعزيز ثقافة السلام والأمن والاستقرار والازدهار من خلال صكوك رئيسية أخرى، مثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ والآليات التي تقودها الرابطة مثل مؤتمر قمة شرق آسيا والمنندى الإقليمي للرابطة واجتماع وزراء دفاع دول الرابطة وشركائها.

وترحب الرابطة بالدور القيم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وزيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والديانات والمعتقدات. ونقدّر الدور الذي اضطلعت به تركيا وإسبانيا بوصفهما راعيين للتحالف ونهئهما ومجموعة الأصدقاء على عقد الاجتماع الرفيع المستوى الافتراضي بنجاح في أيلول/سبتمبر، الذي يصادف أيضاً الذكرى السنوية الخامسة عشرة للتحالف.

وننوه كذلك بدور التحالف في وضع خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، ونؤيد أيضاً دعوته إلى الاحترام المتبادل، التي تؤكد على أن حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد حقان مترابطان ومتشابكان ويعزز أحدهما الآخر ومستمدان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتتشاطر الرابطة تطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي من خلال تعددية الأطراف والاحترام المتبادل والتسامح والقبول والمصالحة والتمسك بسيادة القانون. ولذلك، أود أن أكرر دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا للقرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠) ولدعوة الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-١٩.

بنوده على تشكيل لجنة تضطلع بالتصدي لأي خطاب إعلامي غير مسؤول من شأنه أن يضر بالوحدة الوطنية للشعب الليبي.

وختاماً، تؤكد ليبيا من جديد استعدادها، بما يتوفر لديها من إمكانيات للمساهمة في الدفع بالجهود الدولية نحو توسيع وتعزيز مسيرة الحوار الإنساني بما يحقق التسامح والتضامن بين الشعوب ويبعد كل مظاهر الحقد والكراهية والتمييز والعنف، وتهئية البيئة المناسبة التي تحقق لأجيال المستقبل الأمن والرخاء والازدهار.

السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان

الذي أدلت به ممثلة بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد كان هذا العام عام إرهابٍ وابتلاءٍ للبشرية. فقد استمعنا إلى ما قيل عن الصعوبات التي تواجهها المجتمعات والدول في التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي البداية كنا في حالة صدمة، حيث رأينا الطريقة والسرعة التي انتشر بها الفيروس المسبب لمرض كوفيد-١٩ في كل ركن من أركان العالم. وتحولت حالة الصدمة تلك إلى يأس وحزن، حيث شهدنا الأعداد المتزايدة من الوفيات، التي لا تزال مستمرة اليوم، والتي بلغت ملايين الأشخاص. لقد وجدنا الأمل والعزم في أنفسنا، بينما كانت البشرية تتضافر في جهد عالمي لمكافحة الجائحة. ومن خلال الوحدة وتعددية الأطراف، كنا نأمل أن نحارب هذا العدو المشترك الجديد الذي ظهر.

ومع ذلك، عندما اعتقدنا أن الأمور لا يمكن أن تسوء، أدهشنا تزايد الهجمات العنصرية، والعنف القائم على كراهية الأجانب، والتمييز، وخطاب الكراهية، مما أدى إلى تفاقم حالة مرض فيروس كورونا التي كانت مروعة بالفعل. والآن، ليست الصحة فحسب تحت الحصار، بل السلام أيضاً. ويجب أن نعترف بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لوقف ذلك العدو القديم ولكنه مشترك.

وعندما أصبحت ماليزيا العضو الثاني والثمانين في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، قامت بذلك بشعور من الواجب والفخر

الجهود التي يُفترض أن تتضافر للتغلب على ما يواجهها من تحديات تهدد أمن وسلامة الجميع.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية النداء المشترك الذي أصدره كل من الأمين العام للأمم المتحدة وممثل الأمم المتحدة لتحالف الحضارات في الأمم المتحدة والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، إلى الزعماء الدينيين والذي دعا إلى التضامن والتسامح وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والوقوف ضد كافة أشكال الكراهية والتمييز والحقد والوصم.

إن السلام هو في الواقع التزام دائم بقيم الحرية والعدالة والمساواة والتسامح واحترام كرامة الإنسان. وهو مرتبط إلى حد كبير بالتمتية، فالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يؤكد على الترابط بين السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية. وعليه، فالسلام مطلب للجميع ولا يمكن بناؤه إلا على أساس رفع الظلم والاضطهاد وبذ كافة أشكال التمييز وخطاب الكراهية؛ الأمر الذي يتطلب، من بين عدة أمور، تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة لخدمة أهداف التسامح والتقارب والتضامن، والتركيز على الاستثمار في شبكة الإنترنت في هذا الاتجاه، وعدم استغلالها كمنبر لبث سموم الجماعات المتطرفة التي تعمل على استمالة عقول الشباب لمخططاتها الإجرامية، الأمر الذي يدعو إلى القيام بتكثيف برامج التوعية والتثقيف بخطورة هذه التيارات الهدامة وما تمثله من تداعيات ومخاطر على تطلعات ومستقبل الشباب. وهنا نؤكد على أهمية تشجيع الدور الهام الذي تضطلع به اليونيسكو في هذا الصدد.

إن بلدي، مع صعوبة ما تمر به من مرحلة انتقالية، تحرص على نشر ثقافة السلام، وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بالحل السلمي كخيار وحيد لحل للأزمة في البلد، وتسعى إلى تمكين المؤسسات الإعلامية والكتاب والصحفيين وتشجيعهم على الوقوف ضد خطاب الفتنة والانتقام والشقاق. ومن هذا المنطلق، عبرنا عن ارتياحنا لما تضمنه اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه مؤخرا اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، ورحبنا بذلك الاتفاق الذي نص في أحد

ومجرد تعزيز حقوق الإنسان دون أي تدقيق أو توازن من أي نوع له جانب إيجابي وسلب، لأن التمتع بالحقوق في جوهره ليس غاية في حد ذاته. وينبغي أن يفهم جميع الناس أن الحقوق الممنوحة تقتزن بالمسؤولية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن نجني الفوائد الإيجابية لحقوق الإنسان فحسب، بل سنواجه أيضا النمو غير المرغوب فيه للآثار السلبية للحقوق بلا ضوابط.

وتؤمن ماليزيا بمجموعة حقوق الإنسان. وإذا لم يتم تعزيز الحقوق وحمايتها بطريقة متوازنة، أو إذا تم السعي إلى أعمال حق أكثر من غيره، فإن جميع الحقوق والحريات الأخرى ينتابها خلل. ويجب أن تكمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعضها بعضا. ولا ينبغي أن تتنافس الحقوق مع بعضها البعض، ولا ينبغي اعتبار أحد الحقوق أعلى من الحقوق الأخرى. حرية التعبير، على سبيل المثال، لا ينبغي أن تغتصب حرية المعتقد، أو العكس بالعكس.

ولا يخلو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة متوازنة من التحديات. ولا يزال التحدي الذي نواجهه على الصعيد الوطني أيضاً تحدياً يواجهه في هذه المؤسسة. ويجب أن نعترف بالحقيقة والواقع القاسي المتمثل في أنه كانت هناك حالات دعت فيها بعض الوفود إلى حق أو أيديته أكثر من غيره. ويجب أن نعمل معا لمعالجة ذلك وإيجاد الاحترام والتفاهم المتبادلين فيما بين الدول الأعضاء.

ومن المهم أن نتجاوز الكراهية والخوف وأن نواصل تصميمنا على زيادة تعزيز التفاعل الإيجابي فيما بين الأمم والشعوب ذات الثقافات والقيم المتنوعة. ونحن بحاجة إلى تعاون أوثق فيما بين جميع الدول الأعضاء في استكشاف سبل زيادة تعزيز ثقافة السلام من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز التماسك فيما بين الأفراد والمجتمعات والدول. ويجب ألا نسمح للأفراد أو الجماعات غير المسؤولة بالاستفادة من عالم يواجه اليأس نتيجة جائحة ما، ومواصلة نشر العنصرية وخطاب الكراهية والتمييز الديني وكراهية الأجانب دون رادع.

والشرف. ولم يكن هاماً أن عمر دولتنا الناشئة لم يتجاوز الشهر. وقال أول ممثل دائم لدينا، تون دكتور إسماعيل،

”بالنسبة لبلد صغير كبلدنا، نجد في قوة شعبنا الأخلاقية مصدر إلهام لنا لنتحمل المسؤولية التي تُلقينا على عاتقنا العضوية في الأمم المتحدة“.

إن القوة المعنوية للسكان الماليزيين، شعبنا، هي أساس عملية بناء الدولة في ماليزيا. وتشمل قوتنا المعنوية استيعاب الاختلافات والخصوصيات. وتشمل إدراك الود وقبول وفهم وتقدير تنوع الآخرين وتقديرهم.

ونؤمن بأهمية الاحترام المتبادل والتسامح، وتعزيز التفاهم والقبول بين مختلف الجماعات والعقائد والأديان. ونرى أنفسنا مثالا على الكيفية التي يمكن بها لمختلف الطوائف العرقية أن تعيش في سلام ووثام وأن تعمل معا من أجل تقدم الأمة ورفاهها. وتلك المبادئ هي أسس حاسمة مكنتنا من التمتع بالسلام والرخاء كأمة. إن نفس البوصلة الأخلاقية التي وجهت عملية بناء دولتنا على مر السنين توجهنا في علاقاتنا مع المجتمع العالمي. وتعلمنا أيضا أن نحب ونحتوي تنوع الدول القومية التي تشكل المجتمع العالمي وتميزها وتقديرها. إن نفس الأفكار والمعرفة التي تشاطرناها مع شعبنا من أجل الصالح العام للأمة نتقاسمها الآن مع المجتمع العالمي.

وتؤيد ماليزيا تماما تعزيز ثقافة عالمية قوامها احترام السلام واللاعنف، والحوار بين الثقافات، والإدماج الاجتماعي، الذي يحتفى فيه حقا بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان والكرامة، كما تلتزم بذلك بقوة. ونجاحنا في بناء الدولة لا يقوم على القوة المعنوية لشعبنا فحسب، بل أيضا على التقدم والتمكين في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يركز النهج الكلي لحقوق الإنسان على الحريات الأساسية وتحرير الشعب فحسب، كما هو منصوص عليه في الدستور الماليزي، بل يركز أيضا على ضمان التوازن في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

القيام به من حيث بناء نظم رعاية صحية قوية وشاملة. إن التحديات التي تواجهنا في هذه الأزمة تدفعنا إلى تجديد شراكتنا الدولية حتى تضمن أن يسود التعاون وتوفير الموارد، دون استثناء، على المصالح السياسية، لأن هذه الحالة الطارئة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال عمل بني البشر معا وككل. وهذه فرصة مناسبة لإحياء ذكرى ضحايا المرض وتوجيه التحية للأبطال والبطلات، العاملين في خط المواجهة، الذين بذلوا قصارى جهدهم للتصدي لأضرار الجائحة.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين والاضطراب تلك، هناك من يستخدمون نفوذهم لتهديد استقرار الدول الأخرى وسلامها، مستغلين حالة الطوارئ الصحية العالمية لأغراض سياسية. وذلك يصل إلى حد فرض الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها تدابير قسرية من جانب واحد، تمنع بلدنا من الوصول إلى النظم المالية، وتسرق الموارد العامة، وتمنعنا من شراء الأدوية والعلاجات الطبية والفحوصات التشخيصية والغذاء والوقود. وذلك يرقى إلى العقاب الجماعي، وهو جريمة ضد الإنسانية، تضر بالشعب الفنزويلي بأسره، ولا سيما أفقر الناس. وقد فشلت الاستراتيجية في تحقيق أهدافها ولكنها تركت أثرا من الآسى مع عواقب لا يمكن غالبا تداركها. ومرة أخرى ندين ونشجب أعمال الإرهاب الاقتصادي تلك، التي تمثل جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ونطالب برفعها فورا.

لقد عملت فنزويلا بهمة طوال تاريخها الحديث على تعزيز السلام والتضامن باتخاذ إجراءات حقيقية وملموسة. وقد أكدت ذلك الدول الشقيقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك حتى في خضم الهجمات والتهديدات المستمرة.

إن مختلف النهج المتبعة في التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك على مستوى القارة، وتعميم الآليات الديمقراطية والتشاركية في صنع القرار والملكية فيما بين القطاعات المنسية تاريخيا في بلدنا، مثل النساء والشباب والشعوب

ومن الهام أيضا أن نعيد التزامنا بالمبادئ الأساسية للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده الجارية لتعزيز ثقافة السلام وتنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً. ونرحب باستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وندعو إلى تنفيذها. كما تشيد ماليزيا بالعمل الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الثقافات.

وإذ نواصل مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونعيد البناء بشكل أفضل، دعونا لا ننسى أن السعي إلى السلام هو من أجل شعوبنا والمجتمع العالمي. ويجب أن ننهي تصاعد العنصرية وخطاب الكراهية والتمييز الديني، فضلا عن الحصار ضد السلام. ويجب أن نكون متحدين في مواجهة ذلك التهديد والتصدي له. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نكون ثابتين في مسعانا من أجل السلام وحقوق الإنسان والعدالة. إن الحفاظ على الوثام والسلام، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، ليس بالأمر السهل. ولكن يجب علينا أن نفعل ما هو صحيح، وليس ما هو سهل، لأن التخلي عن مثل هذه القضية ليس خيارا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام ماليزيا الكامل بأهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق عالم مستدام وسلمي ومزدهر من خلال تعزيز ثقافة السلام.

السيد بوفيدا بريتيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):

إننا نقدر عرض مشروع القرارين A/75/L.28 و A/75/L.36/Rev.1، في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام"، اللذين شاركت فنزويلا في تقديمهما. يشير مشروعا القرارين إلى الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات وحماية المواقع الدينية. ومرة أخرى نشيد بوفود بنغلاديش وباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية على قيادتها التاريخية لهذه المبادرات.

ومرة أخرى، لم تظهر جائحة مرض فيروس كورونا هشاشة الجنس البشري فحسب، بل أيضاً حجم العمل الذي لا يزال يتعين

في علاقاتها مع سائر الدول. وستظل سلطنة عمان من الداعمين للسلام وثقافة السلام بكل ما يحمله ذلك من قيم ومبادئ نبيلة تشجع على نبذ العنف وعدم اللجوء لاستخدام القوة والسعي إلى حل الخلافات بالطرق السلمية.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى ما ذكره حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان، في خطابه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، حول إن:

”رسالة عمان للسلام ستظل تجوب العالم، حاملة إرثاً عظيماً وغايات سامية، تبني ولا تهدم وتقرب ولا تبعد“.

السلام لا يأتي بالأقوال وإنما يتحقق بالأفعال، والتصرف وفق القيم والمبادئ والأعراف الدولية، بما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ختاماً، لا تقوتني الفرصة في أن أعبر لكم عن استعداد وفد بلدي، سلطنة عمان، للعمل معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء، نحو بلوغ الأهداف والغايات المنشودة، وفي مقدمتها نشر السلام والترويج له قولاً وفعلًا.

السيد محمد (الكويت): السيدة الرئيسة، يود وفد بلدي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره المعنون ”تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ (A/75/233).

نواجه اليوم تحديات ومخاطر أكثر تعقيداً وتشابكاً مما كانت عليه في السابق، تفاقت بشكل ملحوظ وغير مسبوق هذا العام، مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ التي تشكل خطراً عابراً للحدود، لا تفرق بين دولة نامية أو متقدمة.

واستطاعت هذه الجائحة أن تؤثر سلباً على جميع نواحي ومفاصل حياتنا الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأصبحت تشكل أكبر تحدٍ يواجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما أظهرت لنا هذه الجائحة تنامي أشكال العنصرية وزيادة في خطابات الكراهية وأوجه

الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، تكفل الاستقرار وسط التوزيع غير المتكافئ للثروة والاستبعاد الاجتماعي الذي ترسخ.

ونؤكد من جديد إيماننا الراسخ بأن سياسات الإدماج والتنمية الاجتماعية للجميع على أساس الإطار الذي وفرته لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة هي السبيل للمضي قدماً نحو عالم من السلام والعدالة الحقيقية يقوم على التعايش القائم على الاحترام فيما بين الدول، حتى مع اختلافاتنا. وندين بذلك الواجب تجاه الأجيال المقبلة.

وتكرر فنزويلا دعمها للدعوة التي وجهها الأمين العام في بداية الجائحة إلى وضع حد للأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم، والاستفادة من الفرصة التي تتيحها الأزمة لإيقاف النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السلام يمكن تحقيقه من خلال الدبلوماسية وتعددية الأطراف والالتزام الحقيقي من جانب الحكومات الوطنية. لقد أثبتت البشرية ذلك لنا في الماضي، ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

السيد الزبدجلي (عمان): يطيب لي في مستهل بياني، نيابة عن وفد سلطنة عمان، أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل، لإتاحة الفرصة لنا للتكلم حول موضوع ثقافة السلام، والذي يحتل مكانة خاصة لدى حكومة بلدي، سلطنة عمان. كما لا تقوتني الفرصة أن أشيد بما ورد في بيان معالي الأمين العام للأمم المتحدة (A/75/233) حول أهمية نشر وترويج ثقافة السلام حول العالم.

السلام من أسمى النعم؛ حيث إنه بالسلام تستقر الأمم، وتزداد وتيرة التعاون بين الدول. وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً على السلام؛ وحاتاً الدول على انتهاج سياسة السلام، وذلك من خلال دعوة الدول إلى إقامة علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإشاعة روح التعايش والتسامح والتعاون.

إيماناً من بلدي، سلطنة عمان، بأهمية السلام، فإنها قد جعلته مكوناً أساسياً من سياستها الخارجية، وهدفاً نبيلاً تسعى إلى تحقيقه

لللأديان السماوية كافة في بعض الخطابات الرسمية والسياسية التي من شأنها بث المزيد من روح الكراهية والعداء والعنصرية بين الشعوب. إن ثقافة السلام مترسخة في بلدي، فإحدى مواد الدستور الكويتي تنص على أن "السلام هدف الدولة". إن روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان والحضارات متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي منذ مئات السنين. وترجمت هذه القيم في عصرنا الحديث في دستور كفل حرية الرأي والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على استعداده للمشاركة في كافة الجهود الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام وتفعيل الحوار بين الحضارات ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكافة صوره وأشكاله. ونحث هنا جميع الدول الأعضاء على التعاون والعمل بشكل موحد عبر نظامنا الدولي المتعدد الأطراف ومن خلال الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي أنشئت لاحتضان الحوار وترسيخه كمبدأ ثابت في العلاقات الدولية في السعي لتحقيق السلام ومدّ جسور التعاون والتواصل بين الأمم والشعوب.

السيدة وونغ (سنغافورة) (تكلت بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الشامل (A/75/233) عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات. كما نشكر وفود بنغلاديش والفلبين وباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب على مبادرات كل منها في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلت به ممثلة بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/75/PV.32). ونود التأكيد على النقاط التالية بصفتنا الوطنية:

لقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أوجه الضعف وعدم المساواة وتزايد التعصب والتوترات الاجتماعية في العديد من البلدان. وفي مواجهة ذلك التهديد المعقد والمتعدد الأبعاد، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى العمل على إرساء ثقافة السلام بوصفها

التمييز. إن هذه الظواهر المقلقة التي برزت مع انتشار هذا الفيروس إضافة إلى ظهور أخرى نعاني منها جميعاً منذ سنوات مثل التعصب والتطرف العنيف والاحتقان الديني والطائفي، جميعها تعد تحديات تقوض وتحد من انتشار ثقافة السلام في مجتمعاتنا.

إن تلك التصرفات تعود أسبابها إلى عدم تقبل الرأي الآخر وعدم التسامح وانتشار لغة الإقصاء وقلة التوعية في التعايش مع الآخرين، مما يتطلب منا جميعاً تضافر الجهود على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل تحويل ثقافة الكراهية والتعصب والحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وسلام، وخاصة في ظل ما نواجه من وضع صحي غير مسبوق. وفي هذا الصدد، نجدد دعمنا لنداء الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في آذار/مارس من هذا العام لوقف إطلاق النار في كافة أنحاء العالم التي تشهد نزاعات مسلحة من أجل التركيز على المعركة الحقيقية في حياتنا وهي معركة مواجهة كوفيد-19. لقد أشار تقرير الأمين العام (A/75/233) إلى العديد من الأمور في سياق تعزيز ثقافة السلام، وهي طموحه ونبيلة في أهدافها وتتطلب مزيداً من التعاون من أجل تحقيقها، ومنها معالجة خطابات الكراهية والحد منها بما في ذلك على الإنترنت ومنع الهجمات على المواقع الدينية وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات واحترام حقوق الإنسان ودعم جهود بناء السلام. كما نؤكد على ما تطرق له تقرير الأمين العام عن أهمية دور المرأة والشباب في نشر ثقافة السلام. ونشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تمكينهما وإشراكهما في كافة المجالات بما فيها العمليات السياسية. إن الالتزام بالسلام أمر حيوي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تلك الخطة التي شملت الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، نؤكد أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق تنمية من دون سلام مستدام، فالأمران مترابطان بشكل وثيق. من جانب آخر، فإننا نجدد موقف الكويت الذي يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومهما كانت دوافعه، فهو عمل إجرامي لا يُبرَّر ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. كما نؤكد على ضرورة وقف الإساءات

التزامنا الجماعي بتعزيز ثقافة السلام. ولا يمكن لبلداننا وشعوبنا أن تركز على إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال السلام.

السيدة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، أود أن أشكركم لعقد هذا الاجتماع وأن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/75/233).

جدد المجتمع الدولي التزامه بالسلام في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، وهو ما يبعث برسالة بالغة الدلالة بالتضافر لتعزيز ثقافة السلام بهدف بناء جيل يتمسك بالسلام والتعايش السلمي ويحترم الأديان والثقافات لكي يحيا الجميع بأمن وسلام.

إن ما يدعو للقلق أن الخطاب التحريضي شهد منعطفًا خطيرا باستمرار الدعوات المؤسسية والممنهجة لتكرار استهداف ما يقارب بليون مسلم حول العالم من خلال تعمد الإساءة إلى رموزهم الدينية. واستنادا إلى ذلك، فإن دولة قطر تدين التصاعد الكبير للخطاب الشعبي المحرض على الإساءة للأديان. ونعرب عن رفضنا التام لجميع أشكال خطاب الكراهية المبني على المعتقد أو العرق أو الدين.

تأكيداً لالتزام دولة قطر بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، وإيماناً منها بأن تحقيق السلام على المستوى الوطني والدولي يتطلب توجيه كافة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين ومحاربة الإرهاب ومكافحة التطرف والفساد، فقد وظف بلدي قدراته في مجال بناء وتعزيز السلام، من خلال اعتماد سياسة خارجية محايدة وموثوق بها وعلاقات إيجابية ومتوازنة.

وفي إطار استثمار الثقة التي تتمتع بها سياسة دولة قطر على المستوى الدولي، عمل بلدي لمنع وحل النزاعات بالوسائل السلمية من خلال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، باعتبارها أدوات لتحقيق السلام استنادا للفصل السادس من الميثاق. وساهمت جهود بلدي في

الركيزة الأساسية لتعددية الأطراف والتعاون العالمي والإقليمي. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فإن الالتزام بالسلام أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في السياق العالمي الراهن.

وتعتقد سنغافورة أن تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق بناء أواصر الثقة والتفاهم التي تعالج الخلافات العرقية والاجتماعية والثقافية هو المفتاح لبنئة عالمية أكثر سلاما واستقرارا. ومن أجل تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، استضافت سنغافورة المؤتمر الدولي الافتتاحي للمجتمعات المتناسكة في عام ٢٠١٩. وقد ناقش أكثر من ١٠٠٠ مندوب من حوالي ٤٠ بلدا المسائل المتمحورة حول العقيدة والهوية والتماسك، وتعهدوا بحماية الوثام الديني في جميع أنحاء العالم. وهذه الأنواع من المناقشات مهمة في تكوين فهم أقوى بين الأديان وتطوير طرق جديدة لكفالة المزيد من الانسجام في المجتمعات.

وكما جاء في الفقرة ٤ من المادة ١٠ من إعلان السلام ووقف الحرب، فإن التعليم هو إحدى الوسائل الرئيسية لبناء ثقافة السلام. وفي سنغافورة، نعتقد أن من المهم تعليم الأطفال في سن مبكرة جدا احترام وفهم الديانات والثقافات والمجموعات العرقية الأخرى. وتُدرس التعددية العرقية وأهمية الوثام العرقي كمواضيع إلزامية في المدرسة. ويتعلم الطلاب عن التنوع الثقافي والمسائل المتعلقة بالعيش في سنغافورة المتعددة الثقافات، مثل الحساسيات العرقية والدينية، في الماضي والحاضر على حد سواء. ونأمل أن يُشكّل ذلك قيم شبابنا ومواقفهم وسلوكهم بحيث يصبحون مواطنين عالميين مسؤولين، ويدعون إلى مجتمعات أكثر سلاماً وتسامحاً وأمناً واستدامة وشمولاً للجميع في عالمنا الذي يزداد ترابطاً.

وستواصل سنغافورة العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لتعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان. ونؤكد من جديد أيضاً التزامنا بدعم تعددية الأطراف وعمل الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة عالمية للسلام.

وفي خضم الاضطرابات المتزايدة في أجزاء كثيرة من العالم والتهديدات التي أحدثها مرض فيروس كورونا، فقد حان الوقت لتجديد

التعامل مع كوفيد-١٩. وفي الوقت نفسه، شهدنا الأنانية السائدة بين بعض الدول الأكثر ثراءً، التي أطلقت العنان لروحها التنافسية من أجل تأمين الأدوية والتقنيات اللازمة للتصدي للجائحة لنفسها، متجاهلة أننا نعيش في عالم مترابط وأن الجائحة مشكلة عالمية ينبغي لنا جميعاً أن نعمل على حلها. وكما هو الحال دائماً، فإن هذه المنافسة لن تلحق الضرر إلا ببلدان الجنوب. كما استخدم البعض، مثل الولايات المتحدة، حالة الجائحة للترويج لأفكار العنصرية وكرهية الأجانب، التي لن تؤدي إلا إلى المواجهة، وللانسحاب من منظمة الصحة العالمية.

وباستثناء كوفيد-١٩، فإن أياً من الظواهر التي ذكرتها ليست جديدة. فعدم المساواة والاستبعاد والنزعة الانفرادية وانعدام التضامن والتعصب هي نفس المشاكل التي تعوق إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية اقتصادية واجتماعية. وينبغي أن تكون العدالة والمساواة للجميع داخل البلدان وفيما بينها. ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو تعزيز لهذه الثقافة دون الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين واحترام السيادة وتقرير المصير.

ولا يمكننا أن ننهض بثقافة السلام، وهو هدف تؤيده كوبا، بينما نواصل الترويج لأفكار عنصرية تنادي بالتفوق العرقي وتدعو إلى كراهية الأجانب، لا تستند إلى العلم أو لا يمكن قبولها أخلاقياً. وسيظل إيجاد عالم يسوده السلام مثلاً أعلى بعيد المنال إلى أن نعطي الأولوية لتعددية الأطراف ونحترم اختلافاتنا المشروعة.

وتدرك كوبا جيداً قيمة السلام وأهمية تهيئة بيئة تعزز هذه الثقافة. وعلى مدى ستة عقود، كان علينا أن نتعامل مع آثار الحصار المالي والتجاري والاقتصادي الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي يتفاقم في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فضلاً عن أعمالها المتمثلة في الحرب غير التقليدية والسياسات العدوانية ضد شعبنا. ومع ذلك، ما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بالسلام وسنواصل دعم

التوصل إلى تسوية سلمية لعدد من النزاعات، وآخرها تيسير واستضافة مفاوضات السلام الأفغانية في الدوحة، التي رحب بها مجلس الأمن.

إن ترجمة الالتزام بالإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام تستلزم النأي عن السياسات التي تقوض جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن. وعليه، فإن اختلاق الأزمات وإشاعة الكراهية بين الشعوب تقوّض جهود المجتمع الدولي لتعزيز ثقافة السلام. وبالمثل، فإن انتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية وعدم احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان يتناقض مع سعي المجتمع الدولي لإشاعة ثقافة السلام.

لذلك، فإن استمرار الحصار الجائر المفروض على دولة قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات، يمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزم الدول بالامتناع عن تأجيج النزاعات وحلّ الخلافات بالحوار بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، نجدد التزام دولة قطر بالمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لتعزيز ثقافة السلام ونشر قيم الاعتدال والتسامح ونبذ الكراهية والعنف والتطرف بكافة صوره.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اتسم هذا العام

الذي يقترب من نهايته بالأثر غير المسبوق الذي أحدثته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أضافت تحديات جديدة وأبرزت المشاكل الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي بالفعل. فقد أظهرت الجائحة، بآثارها المدمرة، عدم المساواة في النظام الدولي الذي نعيش فيه، والذي يعطي الأولوية للبلدان الغنية ويديم حرمان الفقراء. فهو يعزز عدم المساواة والفقر والجوع في عالم تتوفر فيه كل الثروة والخبرة والتكنولوجيات اللازمة في مفارقة لا يمكن تحملها، ويدعم النزعة الانفرادية.

وفي خضم جائحة بعيدة كل البعد عن أن تتضاءل، شهدنا تطبيقاً متزايداً للتدابير القسرية الانفرادية، التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤدي إلى زيادة تقويض قدرة البلدان المتضررة على

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين غدا، الأربعاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد النظر في بندي جدول الأعمال "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط".

الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، وكذلك إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، المعتمد في هافانا في عام ٢٠١٤ خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

وتمشيا مع ذلك الالتزام، قررت كوبا الانضمام إلى مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ونحن مقتنعون بأن تعزيز ثقافة السلام هو السبيل إلى إيجاد عالم أكثر عدلاً واستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.